



**في الذكرى الحادية عشرة لانطلاق الحراك الشعبي:**  
**توثيق مقتل 228647 مدنيا بينهم 14664 بسبب التعذيب واعتقال**  
**تعسفي/ إخفاء قسري لـ 151462، وتشريد قرابة 14 مليون سوري**

**خسائر بشرية هائلة على طريق الحرية والكرامة**

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

## المحتوى

- أولاً: التقرير السنوي الحادي عشر وتحديث حصيلة أبرز الخسائر البشرية.....2
- ثانياً: حصيلة أبرز الانتهاكات المرتكبة في سوريا خلال أحد عشر عاماً وفق قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان.....3
- ثالثاً: المجتمع الدولي فشل بشكل ذريع في حلّ النزاع السوري وتحقيق انتقال سياسي.....21
- رابعاً: 27 قراراً من مجلس الأمن متعلقاً بالشأن السوري لم يتم تنفيذ مجمل ما وردَ فيها بما في ذلك قضية المعتقلين والأسلحة الكيميائية.....22
- خامساً: النظام السوري ما زال يحتفظ بأسلحة دمار شامل.....22
- سادساً: سوريا ليست آمنة على سكانها ولا لعودة اللاجئين.....23
- سابعاً: بعد ارتكاب انتهاكات فظيعة واستخدام أسلحة كيميائية: محاولات لإعادة تعويم النظام السوري.....25
- ثامناً: الاستنتاجات والتوصيات.....26

## أولاً: التقرير السنوي الحادي عشر وتحديث لحصيلة أبرز الخسائر البشرية:

تشهد هذه الأيام الذكرى السنوية الحادية عشرة على اندلاع الحراك الشعبي ضد النظام السوري برئاسة بشار الأسد في آذار/ 2011، ومع أن المطالبات تركّزت على الحقّ في التعبير عن الرأي بحرية، وفي تداول السلطة، والحقّ في الكرامة الإنسانية، وكلها مبادئ حقوقية أساسية، لا يتصور أن تحيا مجتمعات العصر الحديث بدونها، إلا أن النظام السوري اتهم المتظاهرين بالعمالة للغرب، وخلق فتنة طائفية، وبالإرهاب وغيرها، وردّ على المظاهرات السلمية بالرصاص الحي، وحملات اعتقال وتعذيب وإخفاء قسري، استمرت أشهراً طويلة، وتحول الحراك الشعبي إلى نزاع مسلح داخلي<sup>1</sup>، تدخلت فيه العديد من دول العالم، لكنّ جذر القضية في سوريا يبقى مطالب شعبية بحقّ الشعب السوري في أن ينتخب قياداته، وألا يُحكّم كالقطيع من قبل عائلة واحدة، وأن يتمتع بحقوقه الأساسية ويمتلك ثرواته ويحاسب حكومته.

ومنعاً من تكرار تسلسل أحداث تُصوّر النزاع المسلح الداخلي واستمراره والعجز الدولي حتى الآن عن إيجاد حلّ له، نحاول في هذا التقرير أن نذكّر الجميع بالكلفة البشرية الهائلة التي خسرها السوريون في نضالهم نحو الحرية والديمقراطية ودولة القانون، ولهذا تقوم الشبكة السورية لحقوق الإنسان [بإصدار تقرير سنوي في هذه الذكرى](#)، من أجل تحديث حصيلة أبرز الانتهاكات التي تعرّض لها الشعب والدولة السورية، وفقاً لقاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان، كما أننا نقوم بسرد لانتهاكات أخرى، غير تلك التي نقوم بتوثيقها، مستندين فيها على بيانات أممية ومنظمات دولية ذات مصداقية عالية، من أجل إعطاء صورة أكثر شمولية عن جسامه الكارثة التي حلّت بالسوريين، لعلّ ذلك يكون حافزاً للسعي نحو إيقاف النزاع المسلح والعمل بشكل جدي على تحقيق انتقال سياسي، يحقق الأمن والاستقرار ويضمن عودة 14 مليون مواطن سوري ما بين نازح ولاجئ.

يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:  
” على مدى أحد عشر عاماً قدّم السوريون تضحيات هائلة من أجل استعادة دولتهم من الفردية والدكتاتورية، إلى أن تكون ملكاً لجميع أبناء الشعب، يختارون حكّامهم بديمقراطية وكرامة، ويتحمل النظام السوري وحليفه الإيراني والروسي المسؤولية الأساسية عن عرقلة الانتقال الديمقراطي، وتكريس حكم الاستبداد، لكن الغرب أيضاً لم يبذل جهوداً كافية في حماية السوريين ومساعدتهم في تحقيق الانتقال نحو الديمقراطية، لا يمكن أن يقبل السوريون بعد كل هذه التضحيات أقل من محاسبة مرتكبي الانتهاكات وتحقيق مطالبهم المحقة“.

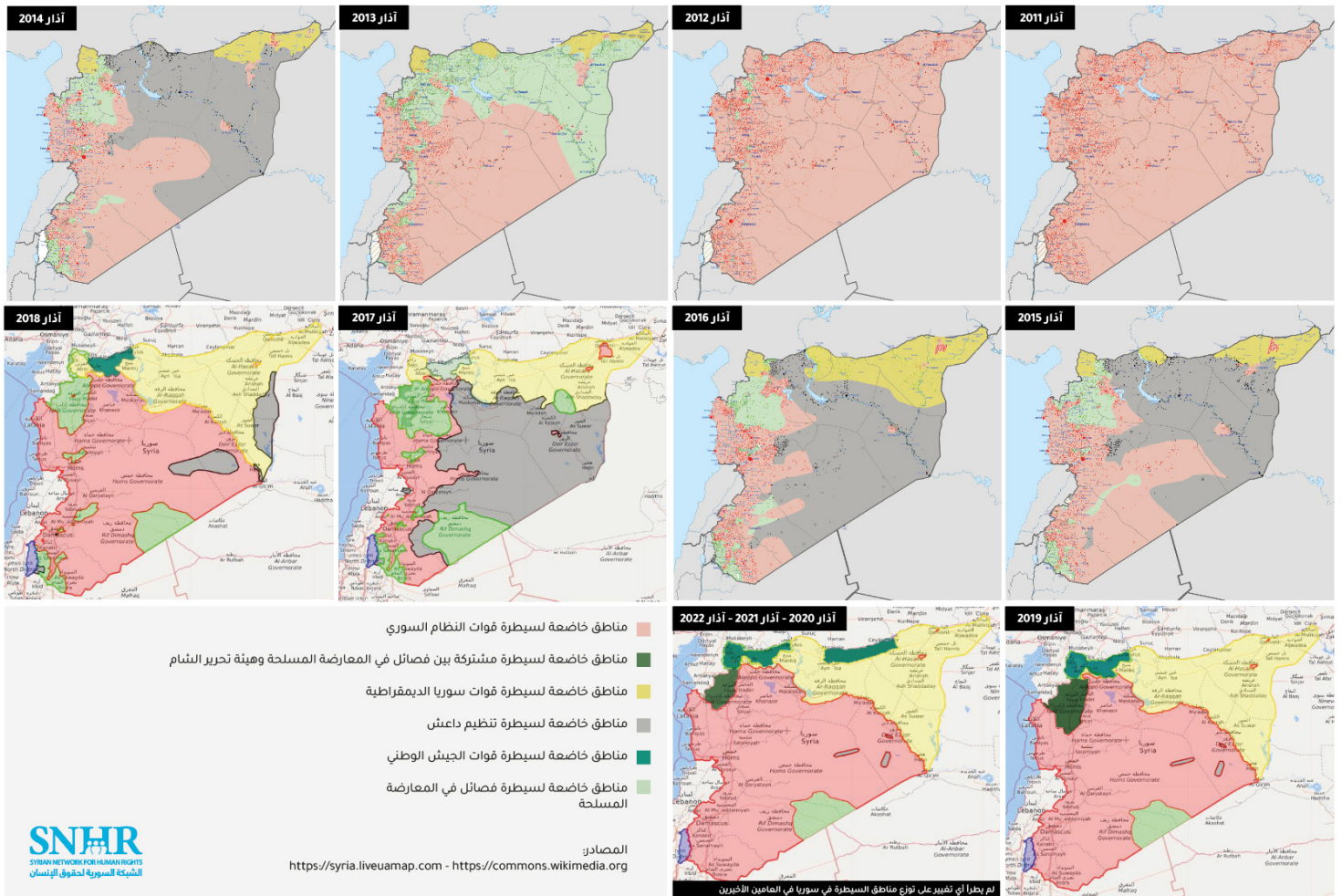


<sup>1</sup> أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في 16/ شباط/ 2012 عن حالة نزاع مسلح داخلي في سوريا  
<https://www.icrc.org/en/doc/resources/documents/update/2012-syria-update-2012-07-17.htm>

## ثانياً: حصيلة أبرز الانتهاكات المرتكبة في سوريا خلال أحد عشر عاماً وفق قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

تزامن تحول الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في سوريا إلى نزاع مسلح داخلي ومشاركة أطراف عدة في هذا النزاع عسكرياً بتغير كبير وتدرجي في توزيع مناطق السيطرة في عموم سوريا على مدار سنوات عدة. وكان لسلح الطيران، الذي امتلكته كل من قوات الحلف السوري الروسي وقوات التحالف الدولي، وما يستخدمه النظام السوري وحلفاؤه في عمليات القصف من صواريخ وقنابل وبراميل متفجرة الدور الأكبر في إحداث هذا التغير وما نجم عنه من انتهاكات، كان أبرزها عمليات القتل والتشريد والتدمير للبنى التحتية. ومع انخفاض وتيرة العمليات العسكرية منذ دخول اتفاق وقف إطلاق النار<sup>2</sup> في منطقة إدلب حيز التنفيذ في 6/ آذار/ 2020 بات التغير في واقع السيطرة ضئيلاً مقارنة بأعوام سابقة.

توضح الخريطة التالية تغير واقع السيطرة بين أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا سنوياً منذ آذار 2011:

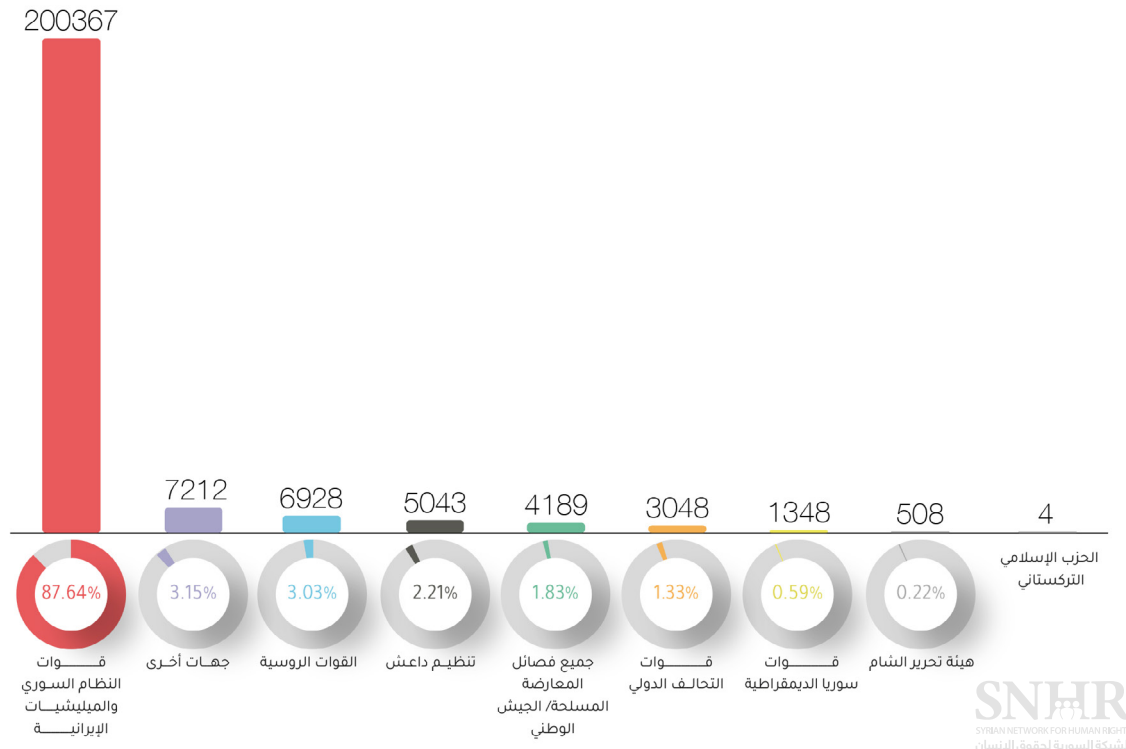


<sup>2</sup> تم التوصل إليه في لقاء جمع الرئيسين التركي رجب طيب أردوغان، والروسي فلاديمير بوتين في موسكو في 5/ آذار/ 2020

## ألف: القتل خارج نطاق القانون: توثيق مقتل 228647 مدنياً بينهم 29741 طفلاً و16228 سيدة:

لا تزال سوريا تشهد للعام الحادي عشر على التوالي سقوط الضحايا المدنيين على يد مختلف الأطراف الفاعلة، حيث وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن 228647 مدنياً، بينهم 29741 طفلاً، و16228 سيدة (أثنى بالغة) في سوريا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة، منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2022، توزعوا بحسب الأطراف على النحو التالي:

- قوات النظام السوري<sup>3</sup>: 200367 بينهم 22941 طفلاً، و11952 سيدة.
- القوات الروسية: 6928 بينهم 2042 طفلاً، و977 سيدة.
- تنظيم داعش: 5043 بينهم 958 طفلاً، و587 سيدة.
- هيئة تحرير الشام<sup>4</sup>: 508 بينهم 71 طفلاً، و77 سيدة.
- الحزب الإسلامي التركستاني: 4.
- جميع فصائل المعارضة المسلحة<sup>5</sup>/ الجيش الوطني: 4189 بينهم 998 طفلاً، و882 سيدة.
- قوات سوريا الديمقراطية: 1348 بينهم 238 طفلاً، و165 سيدة.
- قوات التحالف الدولي: 3048 بينهم 925 طفلاً، و658 سيدة.
- جهات أخرى: 7212 بينهم 1568 طفلاً، و930 سيدة.



من الملاحظ أن النظام السوري وحلفاءه هم المتسببون الرئيسيون في قتل المدنيين في سوريا، فقد بلغت نسبة الضحايا المدنيين الذين تسببوا في مقتلهم 91% من الحصيلة الإجمالية للضحايا، قرابة 3% منهم قتلوا على يد القوات الروسية.

<sup>3</sup> نستخدم مصطلح النظام السوري بشكل عام عوضاً عن مصطلح الحكومة، وذلك لأن طبيعة السلطة في سوريا هي توتاليتارية دكتاتورية تركز في الحكم على مجموعة محدودة جداً من الأفراد. هم رئيس الجمهورية وقادة الأجهزة الأمنية بشكل رئيس. فيما يلعب الوزراء بمن فيهم رئيس الوزراء وزير الداخلية دوراً شكلياً ومحدوداً للغاية ويقتصر على تنفيذ ما يرسمه النظام الحاكم بدقة، وليس لهم أي قرار أو دور فاعل، حيث يقتصر دور الحكومة على التبعية والخدمية فقط، فيما كافة الصلاحيات الرئيسة متمركزة بيد رئيس الجمهورية والأجهزة الأمنية، فالحكم في سوريا هو فردي/عائلي ولا توجد هيكلية تطبيقية، وإنما هيكلية واجهة فارغة، فوزير الداخلية يتلقى الأوامر من الأفرع الأمنية التي من المفترض أنها تتبع له، ولا يستطيع وزير العدل أن يستدعي عنصر أمن مدني الرتبة وليس رئيس فرع أمني، الأفرع الأمنية مع الرئيس هي النظام الذي يحكم سوريا.

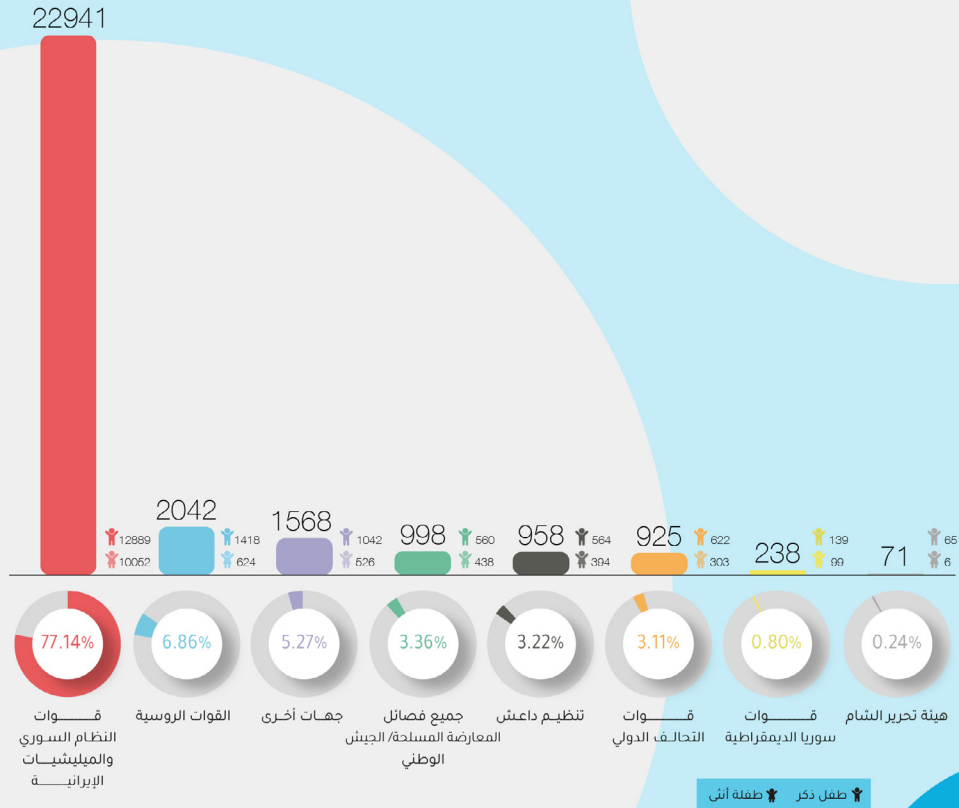
وذلك مع إقرارنا بأن الأمم المتحدة وهيئاتها تستخدم مصطلح الحكومة السورية بشكل عام، إلا أننا نعتقد أنه غير دقيق مطلقاً في السياق السوري.

<sup>4</sup> صنفها الأمم المتحدة منظمة إرهابية.

<sup>5</sup> مختلف فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني منذ عام 2011 حتى الآن في جميع المناطق التي سيطرت عليها.

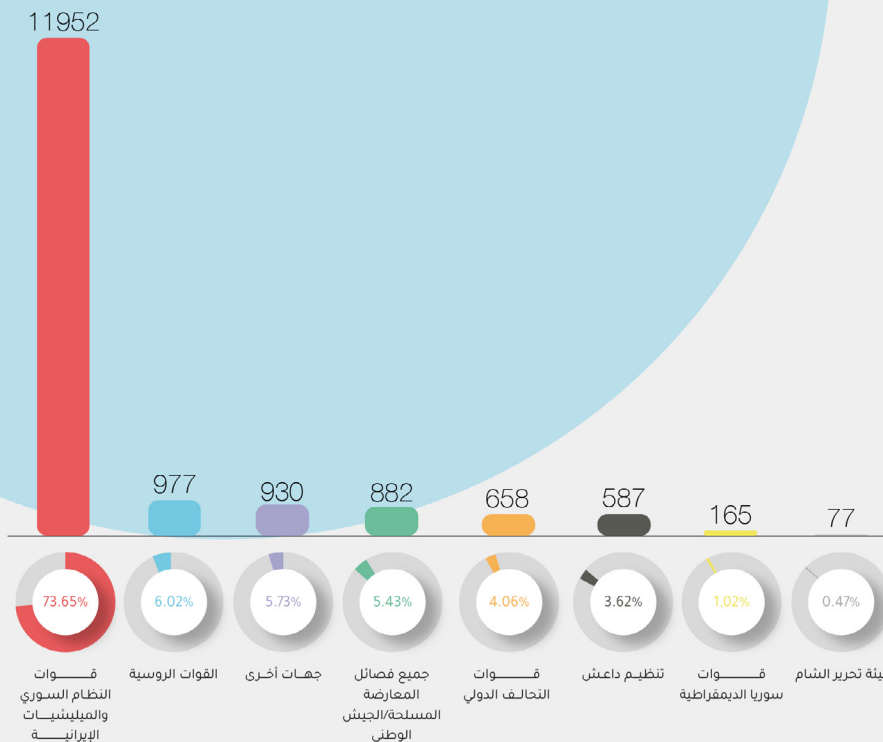
**SNHR**  
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS  
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

## مقتل 29741 طفلاً على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ آذار 2011 حتى آذار 2022



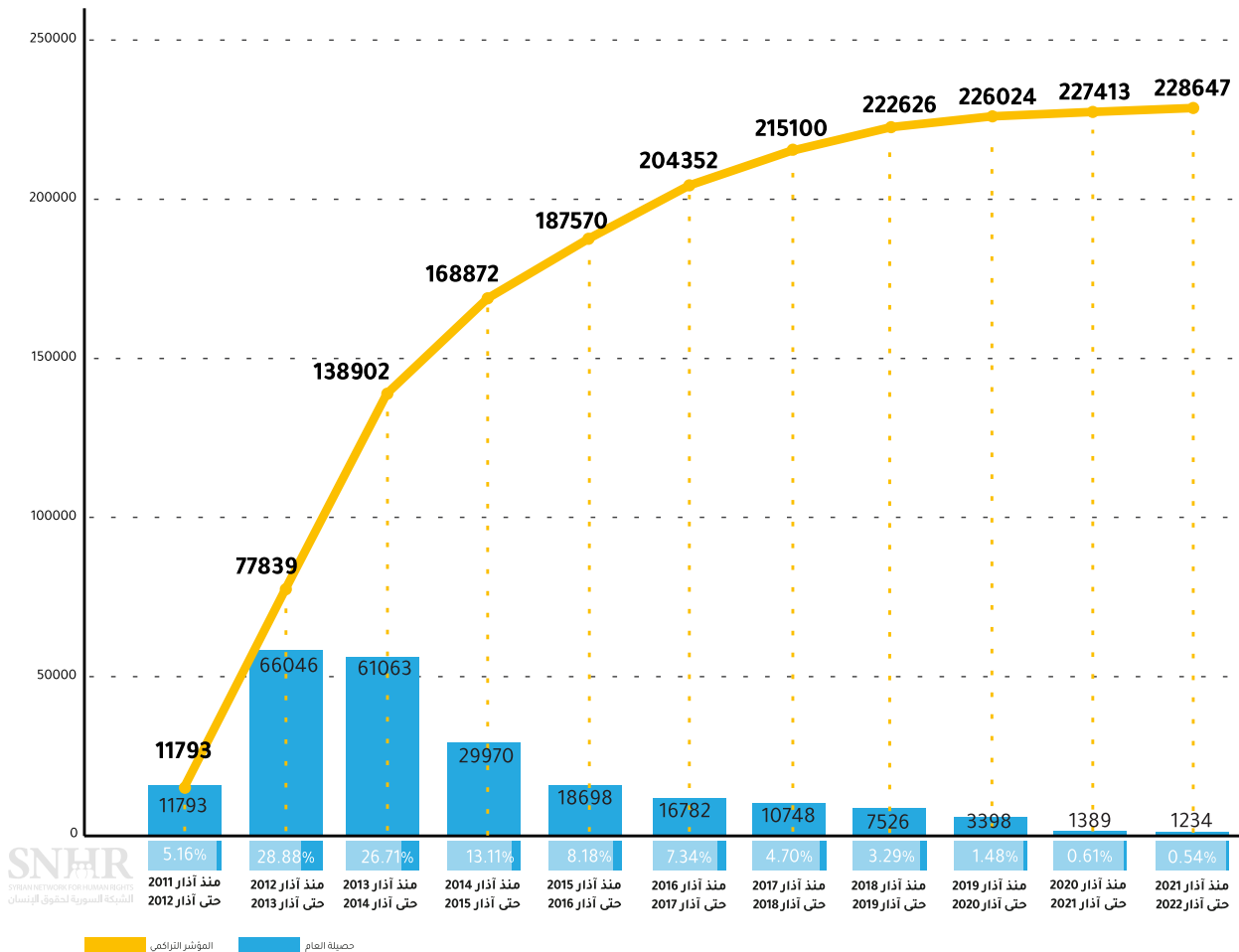
**SNHR**  
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS  
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

## مقتل 16228 سيدة (أنثى بالغة) على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ آذار 2011 حتى آذار 2022



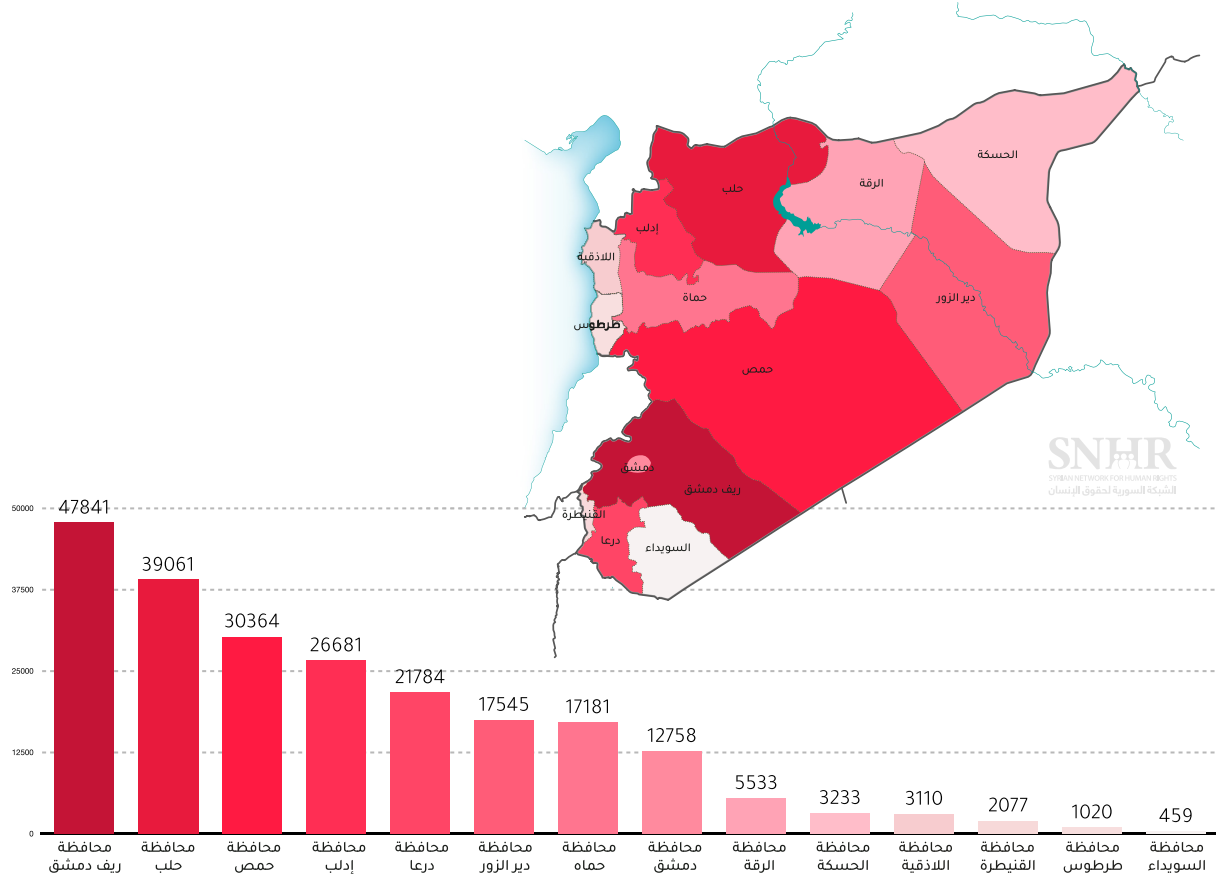
توزعت حصيلة الضحايا المدنيين على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة على مدى السنوات الـ 11 الماضية على النحو التالي:

منذ آذار 2011 حتى آذار 2012: 11793، بينهم 1849 طفل و847 سيدة  
منذ آذار 2012 حتى آذار 2013: 66046، بينهم 5783 طفل و3475 سيدة  
منذ آذار 2013 حتى آذار 2014: 61063، بينهم 5417 طفل و2947 سيدة  
منذ آذار 2014 حتى آذار 2015: 29970، بينهم 3585 طفل و2179 سيدة  
منذ آذار 2015 حتى آذار 2016: 18698، بينهم 3852 طفل و2744 سيدة  
منذ آذار 2016 حتى آذار 2017: 16782، بينهم 3931 طفل و1648 سيدة  
منذ آذار 2017 حتى آذار 2018: 10748، بينهم 2916 أطفال و1366 سيدة  
منذ آذار 2018 حتى آذار 2019: 7526، بينهم 986 طفل و534 سيدة  
منذ آذار 2019 حتى آذار 2020: 3398، بينهم 915 طفل و286 سيدة  
منذ آذار 2020 حتى آذار 2021: 1389، بينهم 223 طفل و78 سيدة  
منذ آذار 2021 حتى آذار 2022: 1234، بينهم 284 طفل و124 سيدة



يظهر التوزيع الزمني لحصيلة الضحايا المدنيين ارتفاعاً في حصيلة الضحايا في العام الثاني (منذ آذار 2012 حتى آذار 2013) ثم الثالث (منذ آذار 2013 حتى آذار 2014)، حيث بلغت في العام الثاني قرابة 29 % من الحصيلة الإجمالية للضحايا المدنيين في حين بلغت قرابة 27 % في العام الثالث، أي أن قرابة 56 % من الضحايا المدنيين كانت في هذين العامين

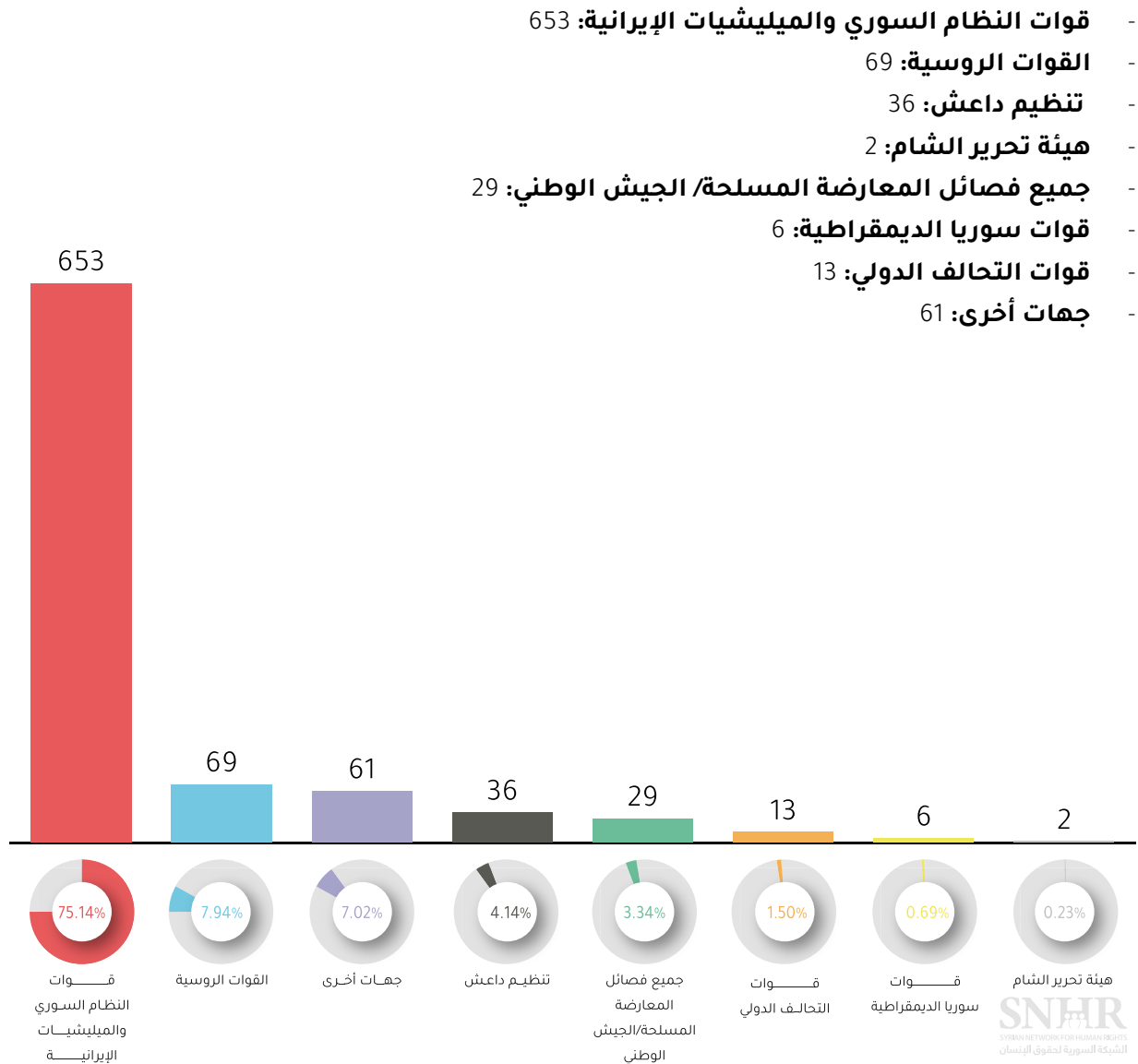
توزعت حصيلة الضحايا المدنيين على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا، منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2022، بحسب المحافظات على النحو التالي:



وفق ما يشير إليه توزيع حصيلة الضحايا على المحافظات فقد شهدت جميع المحافظات السورية حوادث قتل بحق المدنيين على مدار السنوات الـ 11 الماضية، وقد تصدرت محافظات ريف دمشق وحلب وحمص بقية المحافظات، حيث سجلنا فيها قرابة 52 % من حصيلة الضحايا الإجمالية، توزعت على النحو التالي: 21 % في ريف دمشق، و17 % في حلب، ثم 14 % في حمص.

## حصيلة ضحايا الكوادر الطبية:

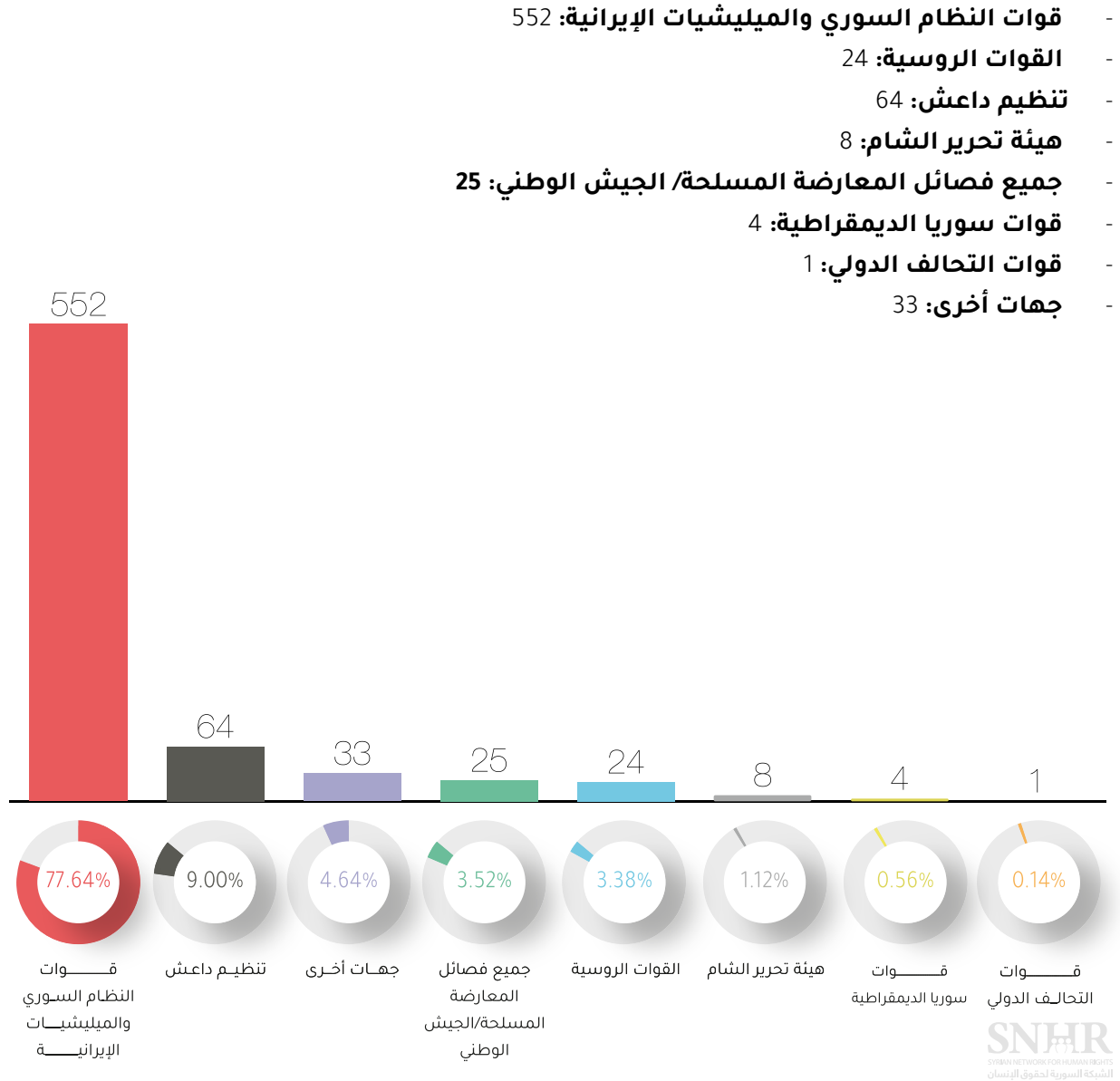
وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 869 من الكوادر الطبية على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2022، توزعوا على النحو التالي:



يظهر مما سبق أن قوات الحلف السوري الروسي مسؤولة عن النسبة الأكبر من حصيلة ضحايا الكوادر الطبية على مدار السنوات الـ 11 الماضية، بما نسبته قرابة 84 %، وهذا مؤشر صارخ على تعمد قوات هذا الحلف استهداف الكوادر الطبية والمراكز التي يعملون فيها وتدميرها.

## حصيلة ضحايا الكوادر الإعلامية:

سجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 711 من الكوادر الإعلامية على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2022، توزعوا على النحو التالي:



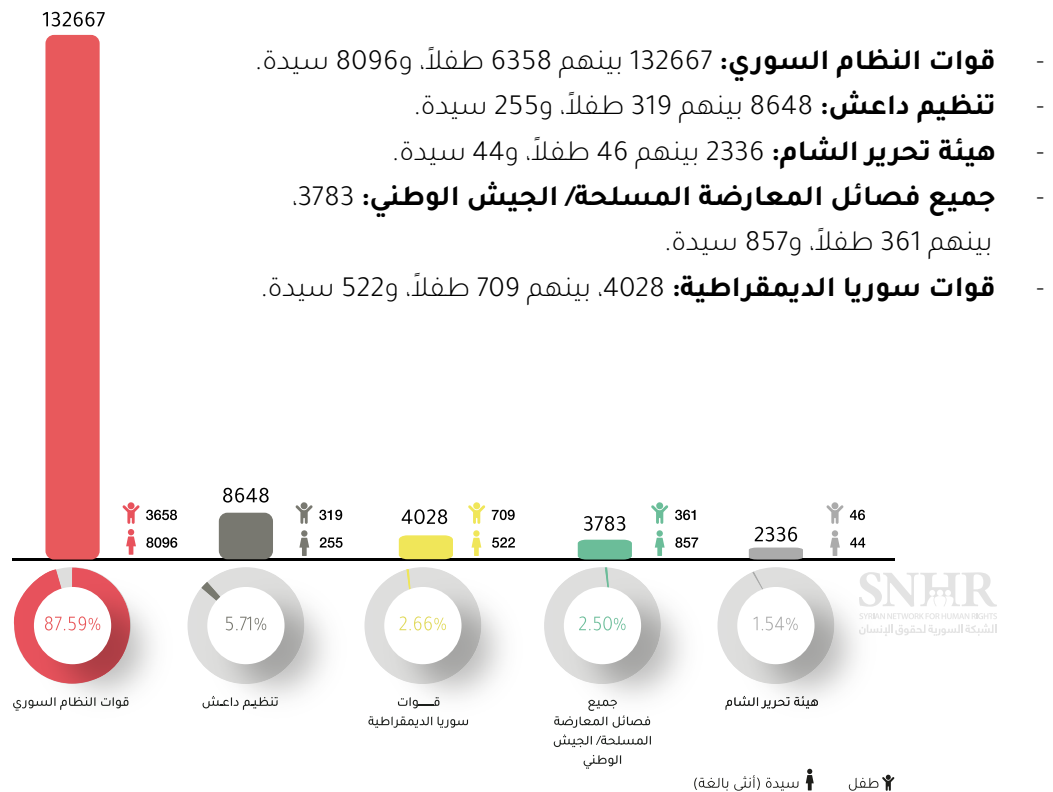
يشير توزيع حصيلة ضحايا الكوادر الإعلامية أعلاه إلى أن النظام السوري هو الأكثر فتكاً بهم بقرابة 78 % من الحصيلة الإجمالية، الأمر الذي أسهم في جعل سوريا تحتل المراكز الأخيرة بين الدول التي تؤمن بيئة آمنة للصحفيين واحتلت المرتبة 173 من بين 180 بلداً حسب [التصنيف العالمي لحرية الصحافة لعام 2021](#) الذي أصدرته منظمة مراسلون بلا حدود في 19/ نيسان/ 2021.

## باء: ما لا يقل عن 151462 معتقل تعسفياً/ مختفياً قسرياً:

واجه النظام السوري منذ الأيام الأولى للحراك الشعبي في آذار/ 2011 المتظاهرين ضدّ حكمه بعمليات اعتقال تعسفي واسعة النطاق، لم تميّز بين الفئات العمرية أو الجنس أو الانتماءات الدينية والسياسية، والتي تحولت في معظم حالاتها إلى حالات إخفاء قسري، لتكون أحد أبرز أدوات القمع والإرهاب التي تهدف إلى بثّ حالة من الإرهاب في صفوف المتظاهرين لثنيهم عن مواصلة حراكهم وإرهاب بقية فئات الشعب الأخرى، حيث شهدت السنوات الأولى من الحراك الجماهيري أعلى نسبة من حالات الاعتقال نظراً لكثافة الاحتجاجات واتساع المساحة الجغرافية التي تشهدها، وقد سجّر النظام السوري إمكانات الأجهزة الأمنية التي تمتلك عشرات آلاف العناصر، لتنفيذ عمليات الدهم والاعتقال، وبعد دخول أطراف أخرى غير النظام السوري كأطراف فاعلة في الصراع، وسيطرة البعض منها على مساحات جغرافية في سوريا، مارست جميعها الأسلوب ذاته في تعاملها مع الفئات المعارضة والمنتقدة لسياساتها في المناطق التي تسيطر عليها، وفي حين انخفضت حدة العمليات العسكرية في سوريا منذ بداية 2020 وما ينجم عنها من عمليات قتل وتدمير، لا تزال كل الأطراف تستخدم سياسة الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري، حتى بلغت أعداد المعتقلين أو المختفين قسرياً قرابة الـ 152 ألف مواطن سوري، دون أي بوادر تشير لرغبة أطراف النزاع في الكشف عن مصيرهم رغم المطالبات الدولية بذلك.

ونُشير إلى أن هذه الحصيلة هي ما تمكن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان من تسجيله وفقاً للمعايير الواردة في [منهجيتنا](#)، وفي معظم الأحوال تتشابه طريقة الاعتقال مع الخطف إذ تقوم العناصر المسؤولة عن الاعتقال باختطاف الضحية دون التصريح عن نفسها أو إظهار المذكرة القضائية وهو ما يُعدُّ أشبه بعملية خطف، ثم تذكر الجهات التي قامت بالاعتقال المسؤولية عنها وتتحول الغالبية العظمى من الحالات إلى اختفاء قسري.

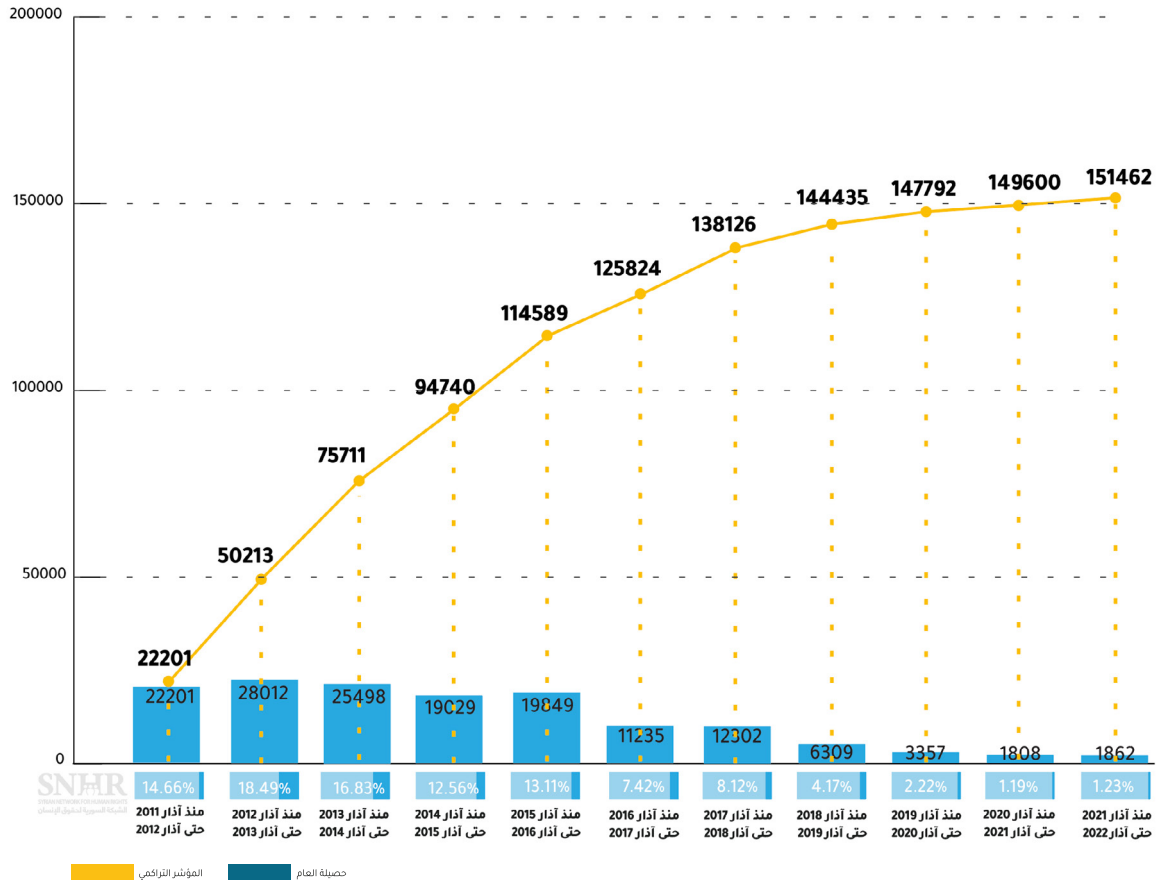
وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 151462 شخصاً، بينهم 5093 طفلاً و 9774 سيدة (أنثى بالغة)، لا يزالون قيد الاعتقال أو الاختفاء القسري على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2022، يتوزعون على النحو التالي:



توزعت حصيلة المعتقلين أو المختفين قسرياً على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة على مدى السنوات

الـ 11 الماضية على النحو التالي:

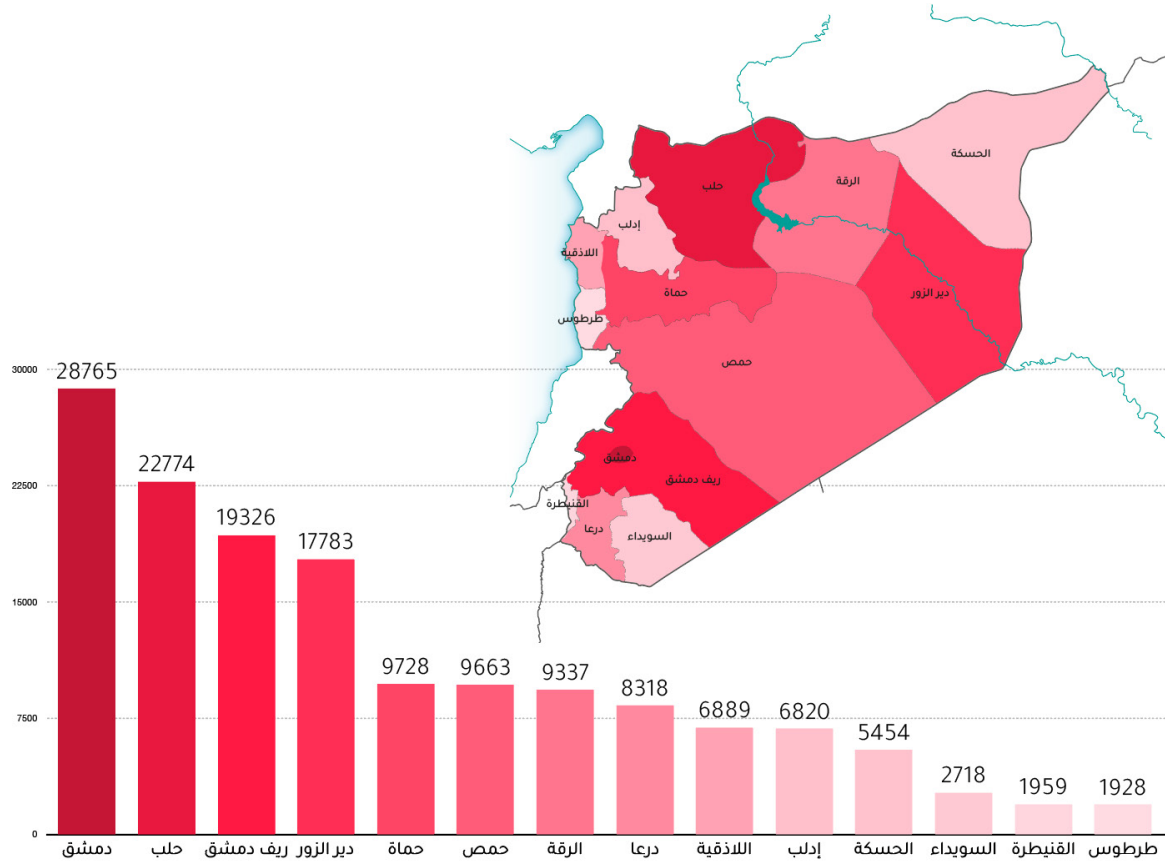
منذ آذار 2011 حتى آذار 2012: 22201، بينهم 839 طفلاً و1607 سيدة  
منذ آذار 2012 حتى آذار 2013: 28012، بينهم 658 طفلاً و1086 سيدة  
منذ آذار 2013 حتى آذار 2014: 25498، بينهم 535 طفلاً و1102 سيدة  
منذ آذار 2014 حتى آذار 2015: 19029، بينهم 584 طفلاً و997 سيدة  
منذ آذار 2015 حتى آذار 2016: 19849، بينهم 574 طفلاً و1583 سيدة  
منذ آذار 2016 حتى آذار 2017: 11235، بينهم 443 طفلاً و1086 سيدة  
منذ آذار 2017 حتى آذار 2018: 12302، بينهم 497 طفلاً و974 سيدة  
منذ آذار 2018 حتى آذار 2019: 6309، بينهم 386 طفلاً و593 سيدة  
منذ آذار 2019 حتى آذار 2020: 3357، بينهم 208 طفلاً و391 سيدة  
منذ آذار 2020 حتى آذار 2021: 1808، بينهم 293 طفلاً و284 سيدة  
منذ آذار 2021 حتى آذار 2022: 1862، بينهم 76 طفل و71 سيدة



تشير الرسوم البيانية أعلاه إلى أن الأعوام الثلاثة الأولى من الحراك الشعبي نحو الديمقراطية شهدت الحصيلة الأعلى ممن لا يزالون قيد الاعتقال أو الاختفاء القسري، بلغت في العام الثاني (منذ آذار 2012 حتى آذار 2013) ما نسبته 19 %، في حين بلغت قرابة 17 % في العام الثالث (منذ آذار 2013 حتى آذار 2014)، وحلّ العام الأول (منذ آذار 2011 حتى آذار 2012) ثالثاً بقرابة 15 %، فقد شهدت الأعوام الأولى من الحراك الشعبي نحو الديمقراطية حملات الاعتقال الأوسع بهدف القضاء عليه وكسر شوكة المعارضين.

توزعت حصيلة المعتقلين أو المختفين قسرياً منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2022 بحسب المحافظة التي شهدت

حادثة الاعتقال على النحو التالي:



يشير التوزيع الموضح أعلاه إلى تصدر محافظة دمشق بقية المحافظات بحصيلة من لا يزالون قيد الاعتقال/ الاحتجاز أو الاختفاء القسري بما نسبته قرابة 19% من الحصيلة الإجمالية، تليها محافظة حلب بقرابة 15%، فيما حلت محافظة ريف دمشق في المرتبة الثالثة بقرابة 13%، ثم دير الزور بقرابة 12%.

### تاء: التعذيب: توثيق مقتل ما لا يقل عن 14664 شخصاً بسبب التعذيب بينهم 181 طفلاً و93 سيدة:

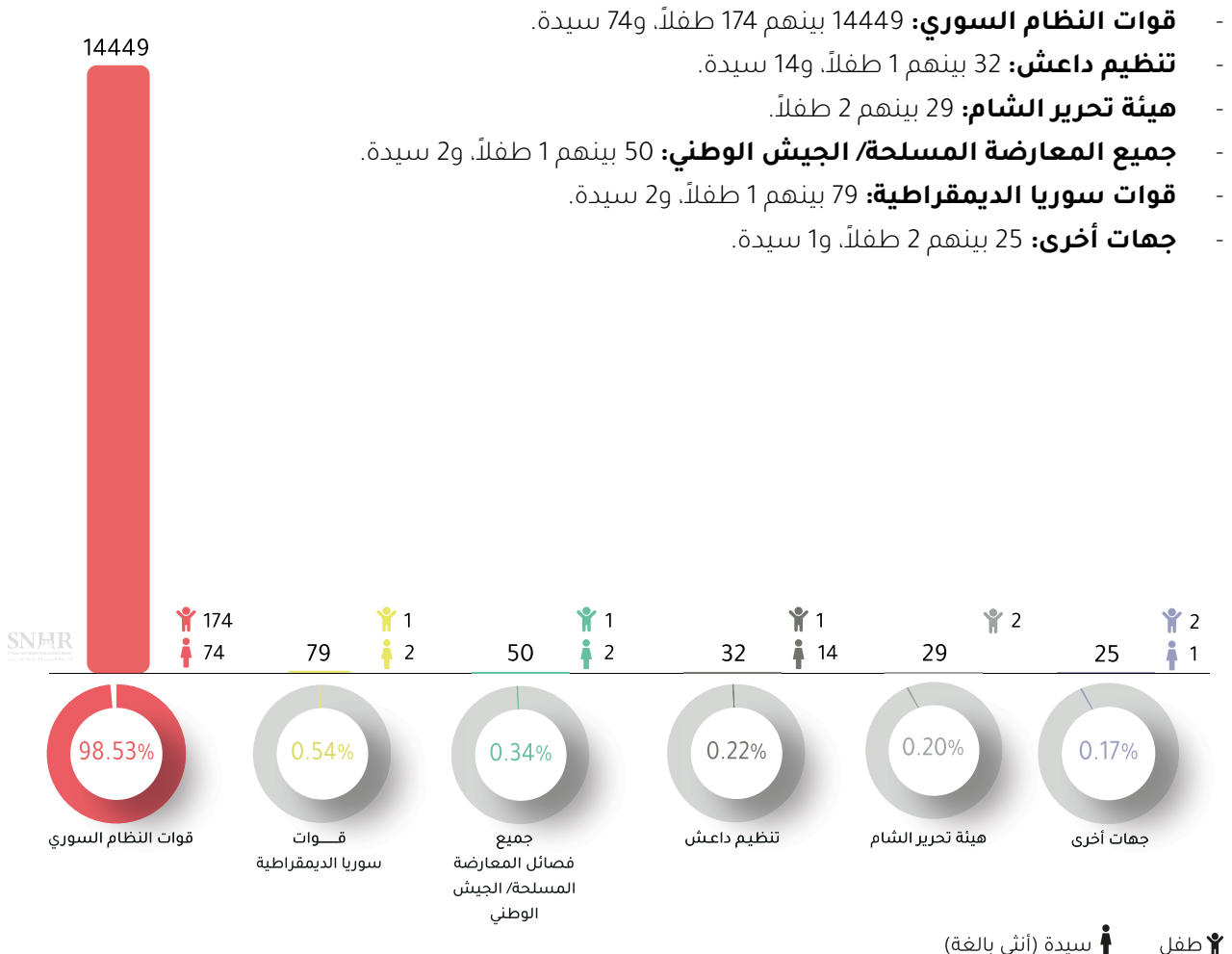
رغم أن كل الأطراف الفاعلة في سوريا مارست التعذيب بحق معارضيهما على مدار السنوات الأحد عشر الماضية، إلا أن ممارسات النظام السوري في إطار اعتقال المناهضين له وتعذيبهم كانت الأوسع والأشد خطورة، بسبب امتلاك النظام السوري لقدرات مكنته من ممارسة ذلك بشكل ممنهج، فقد استند على التعذيب في سحق الحراك الشعبي وأية معارضة له، وكان أبرز أشكال التعذيب هو الإخفاء القسري، حيث منع عن المعتقلين أي شكل من أشكال التواصل مع أهلهم أو محاميهم، حيث تم اعتقالهم دون مذكرة قضائية، ولم يمارس التعذيب في سوريا، وخصوصاً في مراكز الاعتقال التابعة للنظام السوري، بشكل فردي بل كان سياسة ممنهجة وعلى نطاق واسع، اتبعتها كل الأجهزة الأمنية وبأساليب متشابهة؛ ما يؤكد ارتباطها جميعاً بقرار مركزي واحد، ويشكل التعذيب لدى النظام السوري جرائم ضد الإنسانية. ونقدر حصيلة من اعتقل وأفرج عنهم بقرابة 1.2 مليون مواطن سوري.

يعد النظام السوري الطرف الأكثر ارتكاباً لعمليات القتل بسبب التعذيب نظراً لضخامة عدد حالات الاعتقال التي مارسها وتحول معظمهم إلى مختفين قسرياً، ووجود عدد كبير من مراكز الاحتجاز لا تخضع لأية رقابة من منظمات حقوقية، وقد سجلنا في [تقرير مفصل](#) أبرز أساليب التعذيب التي استخدمتها قوات النظام في مراكز احتجازها والمشافي العسكرية التابعة لها، التي بلغت 72 أسلوباً للتعذيب الجسدي والنفسي والجنسي.

وقد تحدثنا في [تقارير سابقة](#) عن ظاهرة إخطار النظام السوري عن طريق دوائر السجل المدني لأهالي مختفين قسرياً لديه، بأن أبناءهم قد توفوا، وقد بلغت حصيلة الحالات التي قمنا بتوثيقها 1056 بينهم 9 طفلاً، و2 سيدة، ونؤكد على أن النظام السوري لم يسلم أياً من هذه الجنامين لأهلها. كما أننا تمكنا من تحديد هوية قرابة 1003 مواطن سوري ظهوروا في صور قيصر العسكرية من المشافي العسكرية والتي تم نشرها في آذار/ 2015.

لم تقتصر أساليب التعذيب على النظام السوري فقد رصدنا أساليب تعذيب لدى الأطراف الأخرى وقد تناولنا بشيء من التفصيل أساليب التعذيب لدى [تنظيم داعش](#) و [هيئة تحرير الشام](#) ضمن تقريرين موسعين أصدرناهما في عام 2022.

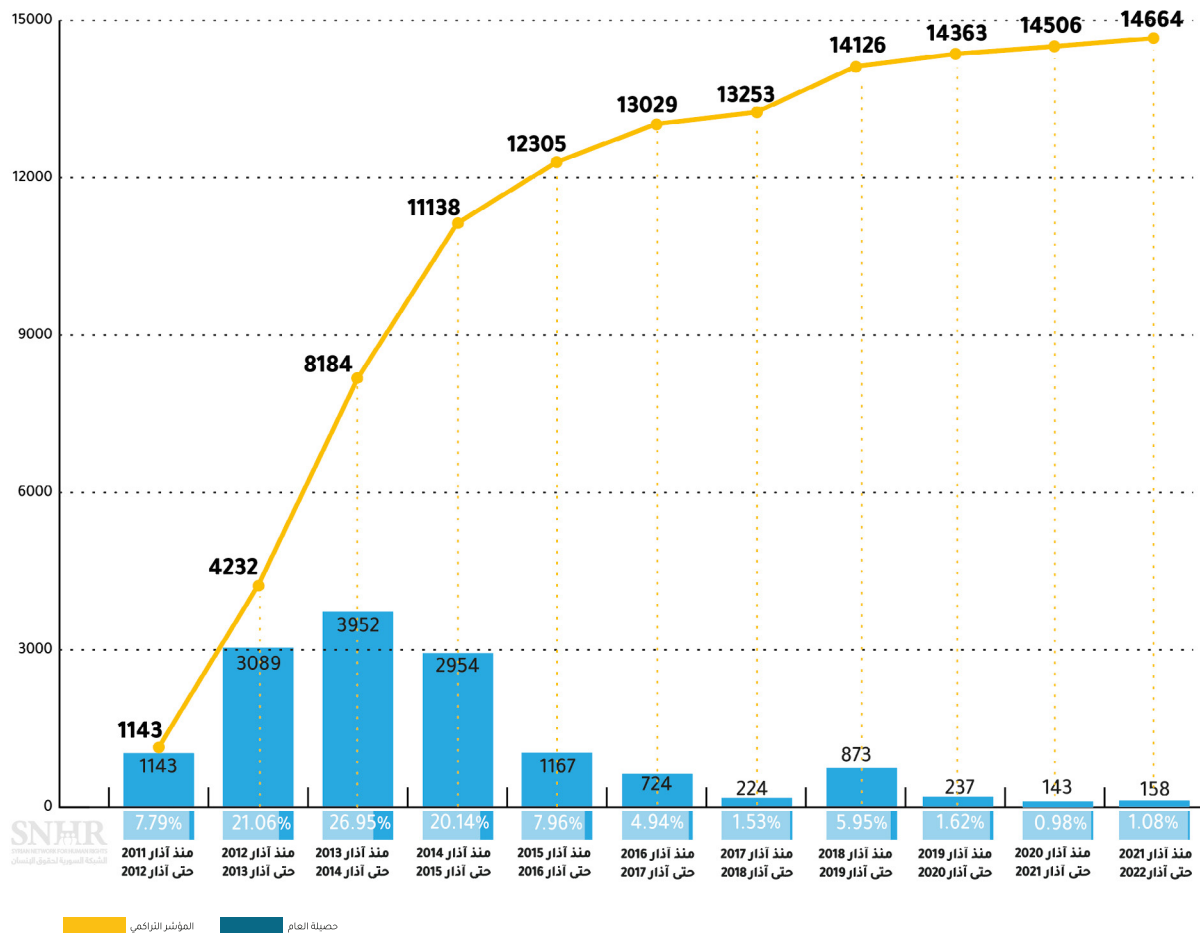
سجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن 14664 شخصاً، بينهم 181 طفلاً، و93 سيدة (أنثى بالغة)، بسبب التعذيب على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2022، توزعوا على النحو التالي:



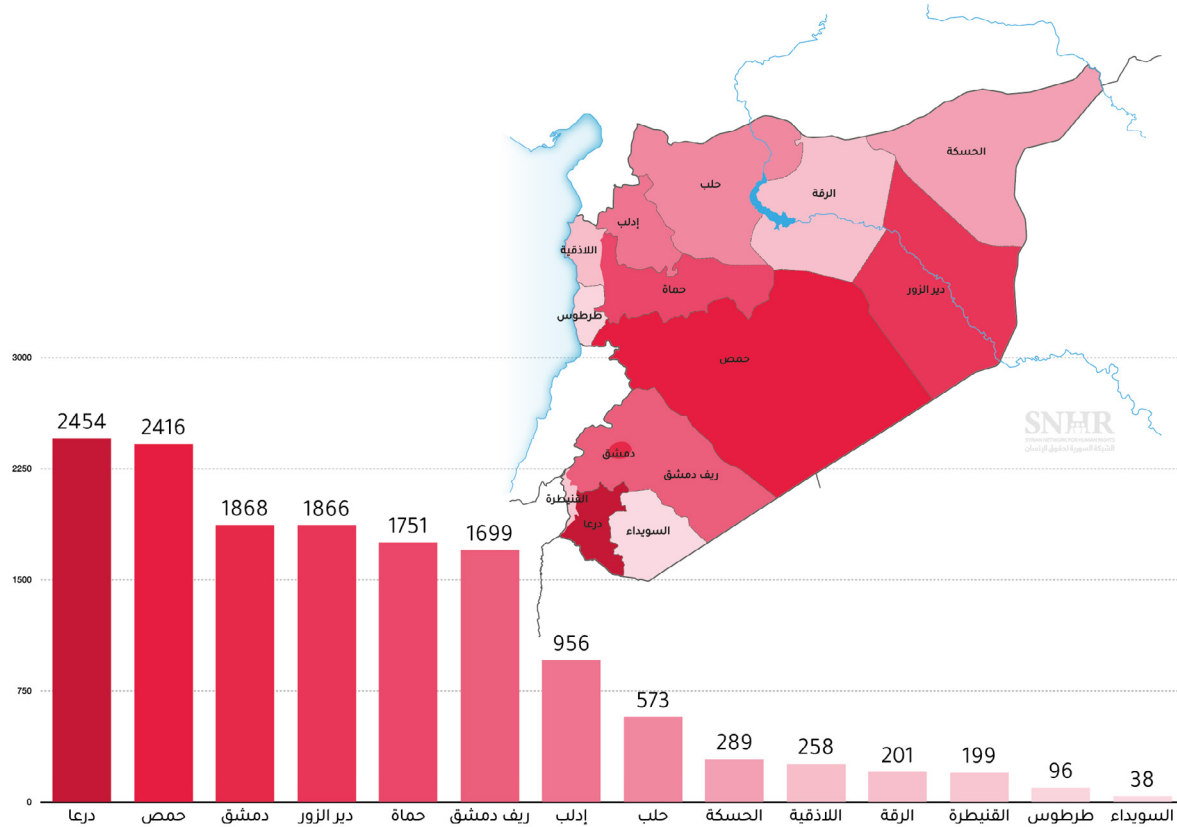
تفوق النظام السوري على بقية أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا من حيث أساليب التعذيب التي استخدمها داخل مراكز الاحتجاز التابعة له، وما نجم عنها من ضحايا، فقد بلغت حصيلة الضحايا بسبب التعذيب على يد النظام السوري قرابة 99 % من الحصيلة الإجمالية الموثقة لدينا.

توزعت حصيلة الضحايا الذين قتلوا بسبب التعذيب على مدى السنوات الـ 11 على النحو التالي:

منذ آذار 2011 حتى آذار 2012: 1143، بينهم 19 طفلاً وسيدة  
منذ آذار 2012 حتى آذار 2013: 3089، بينهم 51 طفلاً و23 سيدة  
منذ آذار 2013 حتى آذار 2014: 3952، بينهم 36 طفلاً و7 سيدة  
منذ آذار 2014 حتى آذار 2015: 2954، بينهم 21 طفلاً و9 سيدة  
منذ آذار 2015 حتى آذار 2016: 1167، بينهم 35 طفلاً و37 سيدة  
منذ آذار 2016 حتى آذار 2017: 724، بينهم 2 طفلاً و4 سيدة  
منذ آذار 2017 حتى آذار 2018: 224، بينهم 6 طفلاً و3 سيدة  
منذ آذار 2018 حتى آذار 2019: 873، بينهم 5 طفلاً و4 سيدة  
منذ آذار 2019 حتى آذار 2020: 237، بينهم 3 طفلاً و2 سيدة  
منذ آذار 2020 حتى آذار 2021: 143، بينهم 2 طفلاً و2 سيدة  
منذ آذار 2021 حتى آذار 2022: 158، بينهم 1 طفلاً و1 سيدة



توزعت حصيلة الضحايا الذين قتلوا بسبب التعذيب (ما لا يقل عن 14664 شخصاً) منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2022 على المحافظات على النحو التالي:



يظهر التوزيع أعلاه أن الحصيلة الأعلى لضحايا التعذيب كانت في محافظة درعا فحمص ثم دمشق، بما نسبته قرابة 17 %، 16 %، 13 % على الترتيب.

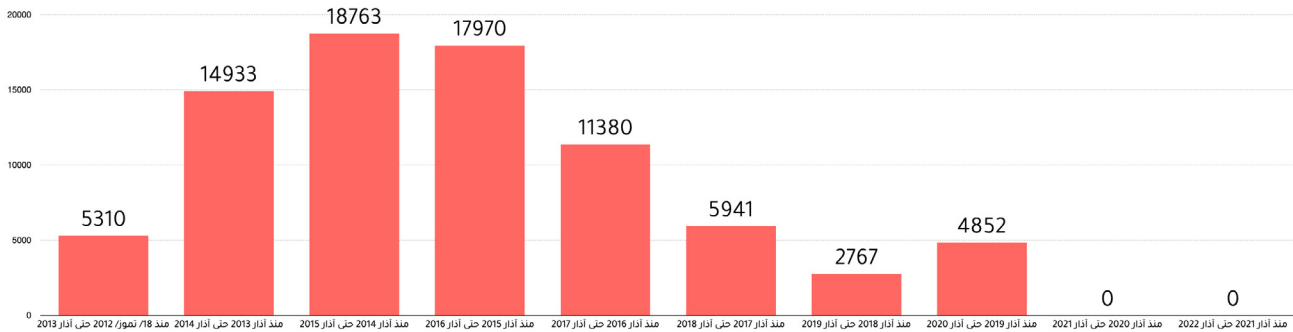
## شاء: حصيلة أربعة أنواع من الأسلحة: البراميل المتفجرة، الأسلحة الكيميائية، الذخائر العنقودية، الأسلحة الحارقة:

**واحد: البراميل المتفجرة: تسجيل ما لا يقل عن 81916 برميلاً متفجراً ألقيها النظام السوري على سوريا:**

تعتبر البراميل المتفجرة السلاح الأقل تكلفة من بين الأسلحة التي استخدمها سلاح الجو التابع للنظام السوري ويمتاز بعشوائيته الكبيرة، وقوته التدميرية الهائلة. عمد النظام السوري لاستخدامه في حملاته العسكرية الكبيرة التي يشنها في سبيل سيطرته على مناطق جديدة. وقد رصدنا قيام النظام السوري بإضافة مواد كيميائية مع البراميل المتفجرة، كما أضيفت مواد حارقة.

وقد أصدرنا [عدداً كبيراً من التقارير](#) التي توثق استخدام النظام السوري للبراميل المتفجرة والتي بلغت حصيلتها قرابة 81916 برميلاً متفجراً منذ أول استخدام موثق لهذا السلاح في 18/ تموز/ 2012 حتى آذار/ 2022: تسببت في مقتل 11087 مدنياً، بينهم 1821 طفلاً و1780 سيدة.

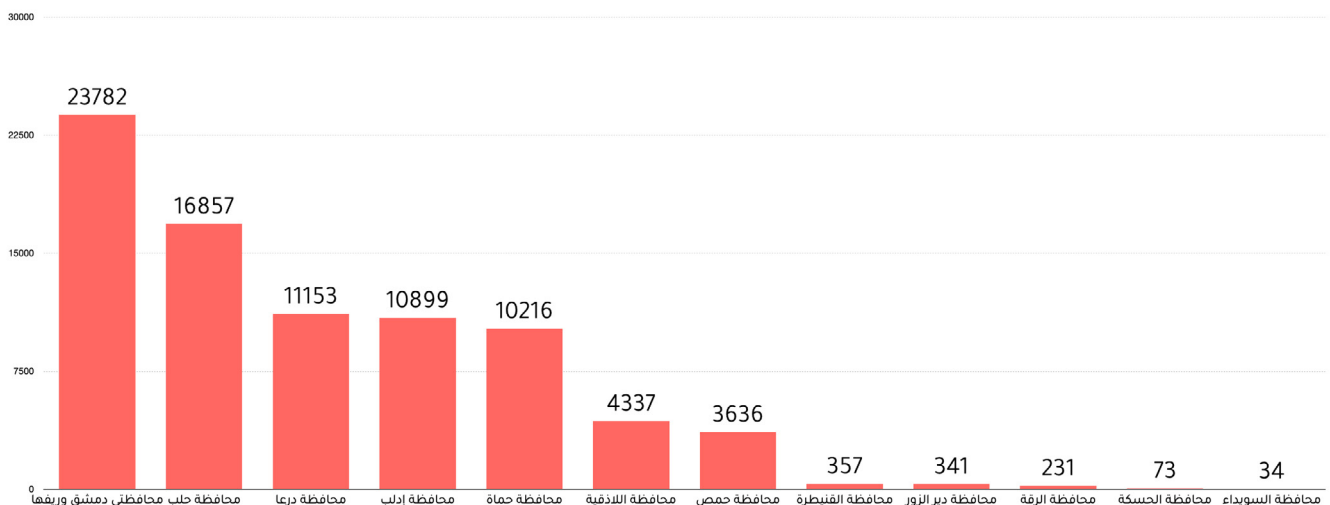
توزعت حصيلة البراميل المتفجرة بحسب السنوات على النحو التالي:



إن الحصيلة الأكبر لاستخدام البراميل المتفجرة كانت في العام الرابع من الحراك الشعبي (آذار/ 2014 - آذار/ 2015)، وبلغت قرابة 23 % من الحصيلة الإجمالية، تلاه العام الخامس (آذار/ 2015 - آذار/ 2016) بقرابة 22 %.

توزعت حصيلة البراميل المتفجرة، والتي بلغت قرابة 81916 برميلاً متفجراً، بحسب المحافظات على

النحو التالي:



## **اثتان: الأسلحة الكيميائية توثيق 222 هجوماً كيميائياً:**

لقد كان هدف النظام السوري الأول من استخدام السلاح الكيميائي، بثُّ حالة من الرعب في المناطق التي استخدمها، وقد جاء استخدام النظام السوري لهذا السلاح بعد أن كان قد استخدم سلاح المدفعية الثقيلة والبراميل المتفجرة والغارات الجوية بالصواريخ الفراغية. وحين وجد النظام السوري أنَّ المجتمع الدولي ليس لديه الإرادة الحقيقية لإيقافه أو وضع حد لممارساته، أَمَعَنَ في ارتكاب الفضائع بإدخاله السلاح الكيميائي إلى قائمة الأسلحة التي يستخدمها ضدَّ المناطق الخارجة عن سيطرته، ولم يتوقف عن استخدام السلاح الكيميائي على الرغم من كل القرارات الأممية التي صدرت في هذا الخصوص، قرارات مجلس الأمن رقم 2118 و2209 و2235. وبحسب بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان، يُعدُّ الهجوم الكيميائي الذي شنته قوات النظام السوري على حي البياضة في مدينة حمص في 23/ كانون الأول/ 2012 الهجوم الموثق الأول في قاعدة بياناتنا.

وُثِّقنا ما لا يقل عن 222 هجوماً كيميائياً في سوريا منذ كانون الأول/ 2012 حتى آذار/ 2022 يتوزعون بحسب الجهة الفاعلة على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري:** نفذ 217 هجوماً كيميائياً في مختلف المحافظات السورية.
- **تنظيم داعش:** نفذ 5 هجمات كيميائية جميعها في محافظة حلب.

توزعت هجمات قوات النظام السوري بحسب قرارات مجلس الأمن على النحو التالي:

أولاً: قبل قرار مجلس الأمن رقم 2118 الصادر في 27/ أيلول/ 2013: 33 هجوماً  
ثانياً: بعد قرار مجلس الأمن رقم 2118 الصادر في 27/ أيلول/ 2013 حتى الآن: 184 هجوماً  
ثالثاً: بعد قرار مجلس الأمن رقم 2209 الصادر في 6/ آذار/ 2015: 115 هجوماً  
رابعاً: بعد تشكيل آلية الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن رقم 2235 الصادر في 7/ آب/ 2015: 59 هجوماً

وقد تسببت جميع الهجمات في مقتل 1510 أشخاص يتوزعون إلى 1409 مدنياً بينهم 205 طفلاً و260 سيدة (أنثى بالغة) و94 من مقاتلي المعارضة المسلحة، و7 أسرى من قوات النظام السوري كانوا في سجون المعارضة المسلحة، جميعهم قضوا في هجمات شنتها النظام السوري، إضافة إلى إصابة 11212 شخصاً، 11080 منهم أصيبوا في هجمات شنها النظام السوري و132 أصيبوا في هجمات شنها تنظيم داعش.

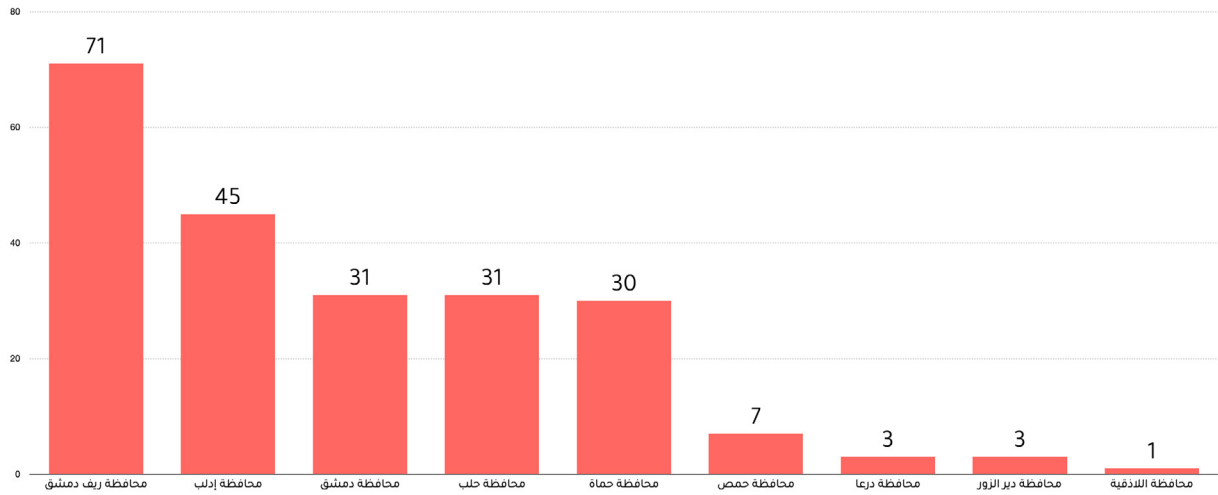
توزعت حصيلة الهجمات الكيميائية بحسب السنوات الـ 11 الماضية على النحو التالي:

منذ آذار 2012 حتى آذار 2013: 5 هجوماً من قبل النظام السوري.  
منذ آذار 2013 حتى آذار 2014: 31 هجوماً من قبل النظام السوري.  
منذ آذار 2014 حتى آذار 2015: 73 هجوماً من قبل النظام السوري.  
منذ آذار 2015 حتى آذار 2016: 60 هجوماً يتوزعون إلى 58 من قبل النظام السوري و2 من قبل تنظيم داعش.  
منذ آذار 2016 حتى آذار 2017: 37 هجوماً يتوزعون إلى 34 من قبل النظام السوري و3 من قبل تنظيم داعش.  
منذ آذار 2017 حتى آذار 2018: 13 هجوماً من قبل النظام السوري.

منذ آذار 2018 حتى آذار 2019: 2 هجوماً من قبل النظام السوري.  
منذ آذار 2019 حتى آذار 2020: 1 هجوماً من قبل النظام السوري.  
منذ آذار 2020 حتى آذار 2021: -  
منذ آذار 2021 حتى آذار 2022: -

يظهر التوزيع أعلاه أن الأعوام الرابع والخامس والسادس قد شهدت معظم الهجمات الكيميائية التي تمكنا من توثيقها، على الترتيب، حيث بلغت نسبة الهجمات المسجلة في العام الرابع (منذ آذار 2014 حتى آذار 2015) قرابة 33 %، تلاه العام الخامس (منذ آذار 2015 حتى آذار 2016) بقرابة 27 %، فالعام السادس (منذ آذار 2016 حتى آذار 2017) بقرابة 17 %.

توزعت حصيلة الهجمات الكيميائية بحسب المحافظات السورية على النحو التالي:



لقد شهدت محافظة ريف دمشق الحصيلة الأكبر من الهجمات الكيميائية، تلتها محافظة إدلب ثم حلت محافظتا دمشق وحلب ثالثاً.

### ثلاثة: الذخائر العنقودية: توثيق 495 هجوماً:

استخدم النظام السوري ومن ثم حليفه الروسي هذه الذخائر بشكل مكثّف في مناطق مدنية وسكنية، وتُعدّ الذخائر العنقودية من الأسلحة التي لها خطر مديد يمكن أن يدوم لسنوات، حيث أنه وإضافة إلى الضحايا الذين يقتلون بفعل انفجار الذخائر العنقودية وقت الهجوم فإنّ الذخائر غير المنفجرة تتحوّل إلى ما يُشبه الألغام الأرضية، التي تؤدي إلى قتل أو تشويه المدنيين، حيث تخرق مئات الشظايا جسم المصاب، وقد تؤدي إلى بتر أعضاء في الجسم.

وتُشير قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أنّ أول استخدام موثّق للذخائر العنقودية من قبل قوات النظام السوري وقع في تموز/ 2012، وقد أسهم التّدخل العسكري الروسي في 30/ أيلول/ 2015 في زيادة وتيرة استخدام هذا السلاح سواء بالقائها من الجو أو بإطلاقها عبر منصات وراجمات صواريخ.

سَجَّلْنَا ما لا يقل عن 495 هجوماً بذخائر عنقودية نفَّذتها قوات الحلف السوري الروسي في سوريا منذ أول استخدام موثق لهذا السلاح في تموز/ 2012 حتى آذار/ 2022 تتوزَّع على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري:** 250 هجوماً
- **القوات الروسية:** 237 هجوماً
- **هجمات روسية/ سورية:** 8 هجوماً

تسبَّبت تلك الهجمات في مقتل 1042 مدنياً بينهم 389 طفلاً و217 سيدة (أنثى بالغة) إثر هجمات بذخائر عنقودية شنتها قوات الحلف السوري الروسي منذ تموز/ 2012 حتى آذار/ 2022. كما وثَّقنا مقتل ما لا يقل عن 374 مدنياً بينهم 118 طفلاً و31 سيدة (أنثى بالغة) إثر انفجار ذخائر فرعية تعود إلى هجمات سابقة بذخائر عنقودية. وعلى الرَّغم من صعوبة تحديد عدد الجرحى الذين أُصيبوا نتيجة انفجار الذخائر العنقودية إلا أنَّ الشبكة السورية لحقوق الإنسان تُقدِّره بقراءة 4350 مدني تعرَّض للإصابة، عدد كبير منهم تعرَّض لبتَر في الأطراف ويحتاجون أطرافاً صناعية وسلسلة من عمليات إعادة التَّاهيل والدَّعم.

#### **أربعة: الأسلحة الحارقة: توثيق 171 هجوماً بالأسلحة الحارقة:**

تعرف الأسلحة الحارقة بأنها ذات مستوى عالٍ جداً من الخطورة في حال تم استخدامها كسلاح مباشر على المناطق المدنية والسكنية، وكان لاستخدامها من قبل قوات الحلف السوري الروسي ضدَّ مناطق مأهولة بالسكان ومناطق زراعية آثار وتبعات كارثية، حيث يمكن أن تسبب الأسلحة الحارقة في حال لامست الجسم البشري حروقاً شديدة تصل حتى العظام، وتترك ندوباً كبيرة إن لم تتسبب بالموت، وبسبب طبيعة هذه الأسلحة التي تحوي مواد تستمر في الاشتعال مدة زمنية طويلة، فإنَّ استخدامها على المناطق الزراعية والأبنية السكنية يسبب حرائق تؤدي إلى أضرار مادية في البنى التحتية والمراكز الحيوية، وهذا ما يؤكد أنَّ استخدامها من قبل قوات الحلف السوري الروسي كان بغرض إحداث ضرر مادي، وبشري، ولم يكن بهدف عسكري مطلقاً، والأسلحة الحارقة هي أسلحة مفرطة في العشوائية، وتُشبه إلى حدٍّ بعيد الذخائر العنقودية، من ناحية سعة الانتشار من جهة، وإمكانية اشتعالها لاحقاً من جهة ثانية.

وقد استخدمت الأسلحة الحارقة بشكل واسع من قبل النظام السوري منذ عام 2012، ومع تدخل القوات الروسية في عام 2015 لاحظنا ارتفاعاً شديداً حتى عن وتيرة استخدام النظام السوري نفسه، وإن هذا الكم الهائل من الحوادث، يُشير إلى نمطية ولا مبالاة وأحياناً تعمُّد من قبل القوات الروسية في إلحاق الضرر بالمواطنين والأراضي السورية.

بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فقد سَجَّلْنَا ما لا يقل عن 171 هجوماً بأسلحة حارقة على مناطق مدنيَّة سكنيَّة، منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2022 توزَّعت بحسب مرتكب الانتهاك:

- **قوات النظام السوري:** 41 هجوماً.
- **القوات الروسية:** 125 هجوماً.
- **قوات التحالف الدولي:** 5 هجوماً ضدَّ أحياء سكنيَّة في مدينة الرقة.

### جيم: الاعتداءات على المراكز الحيوية المدنية:

عمدت جميع الأطراف الفاعلة لإلحاق أضرار بالمراكز الحيوية، ولم يقتصر الاعتداء عليها على قصفها مرة أو أزيد من مرة، بل امتد كذلك إلى تحويل أطراف النزاع العشرات من هذه المراكز الحيوية إلى ثكنات عسكرية أو مراكز اعتقال في المناطق التي تسيطر عليها؛ ما يجعلها عرضة لاستهدافها من قبل أطراف النزاع الأخرى. إنَّ حرمان المدنيين من هذه المراكز الحيوية وما تقدمه من خدمات ينعكس أثره على المدى القريب والبعيد على الأهالي ويدفعهم للنزوح إلى أماكن أكثر أمناً واستقراراً وتأميناً لهذه الخدمات.

وقد سجلنا منذ آذار/ 2011 ما لا يقل عن 869 حادثة اعتداء على منشآت طبية، و1407 على أماكن عبادة. كما سجلنا تضرر 1597 مدرسة، بعضها تعرض لأزيد من اعتداء. ووفق ما تم توثيقه لدينا يتحمل الحلف السوري الروسي الإيراني مسؤولية قرابة 86 % من حصيلة هذه الحوادث.

### دال: التشريد القسري لأزيد من نصف الشعب السوري ما بين نازح ولاجئ:

إن مستوى العنف الذي شهدته سوريا من قبل كل أطراف النزاع والقوى المسيطرة بحق المدنيين في كل المناطق ولّد حالة من الرعب والإرهاب في نفوس السوريين، ما دفعهم للبحث عن مناطق أكثر أمناً بعد أن دمر القصف العشوائي، وخصوصاً من قبل قوات الحلف السوري الروسي، معظم المدن السورية. حيث بات من المستحيل استمرار الحياة فيها، كما كان لحملات الملاحقة الأمنية من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السوري بحق السوريين المعارضين لنظام الحكم في مناطقهم دوراً كبيراً في نزوح الآلاف من السوريين إلى مناطق أخرى. إضافة إلى سياسة الحصار التي طبقها قوات الحلف السوري الروسي على العديد من المناطق، والتي تبعتها اتفاقات مصالحة إجبارية نتج عنها تهجير الآلاف من الأشخاص من مناطقهم التي يقطنون فيها، وتشير تقديرات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين إلى قرابة 13.4 مليون سوري قد أجبر على النزوح داخلياً أو اللجوء إلى دول أخرى منذ اندلاع الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في آذار/ 2011. يتوزعون على النحو التالي:

- قرابة 6.7 مليون نازح داخلياً بعضهم نزح أزيد من مرة.
- قرابة 6.6 مليون لاجئ تتحمل دول الطوق الغالبية العظمى منهم.

## ثالثاً: المجتمع الدولي فشل بشكل ذريع في حلّ النزاع السوري وتحقيق انتقال سياسي:

على مدى السنوات الإحدى عشرة الماضية ظهرت عدة مبادرات عربية ودولية لوضع حدّ لمعاناة الشعب السوري، أبرزها مسار الجامعة العربية، مسار جنيف، مسار أستانا/سوتشي، لكنها باءت جميعها بالفشل، لم تصل حتى إلى عتبة المفاوضات، فضلاً عن تحقيق تقدم جدي في تشكيل هيئة حكم انتقالي والبدء بالانتقال السياسي ومسار العدالة الانتقالية. وقد تحدثنا ببعض التفاصيل عن هذه المسارات في [تقريرنا السنوي الصادر في آذار المنصرم 2021](#).

شهد مقر الأمم المتحدة في جنيف في سويسرا يوم 30/ حزيران/ 2012 [الاجتماع الأول لمجموعة العمل من أجل سوريا](#)، وذلك بناءً على دعوة السيد كوفي عنان، المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا حينها، وحدّد البيان الختامي للاجتماع ملامح عملية الانتقال السلمي للسلطة في سوريا وذلك من خلال تأسيس مجلس انتقالي ومراجعة الدستور وإجراء انتخابات نزيهة.

تم عقد 9 جولات من محادثات جنيف، وبدءاً من الجولة الثالثة كان تنفيذ بنود قرار مجلس الأمن 2254 هو محور الاجتماعات. لكن لم تتضمن مخرجات هذه الاجتماعات أية خطة لتنفيذ هذا القرار. ونعتقد أن دعم روسيا وإيران للنظام السوري هو السبب الرئيس وراء تمكن النظام السوري من رفض مناقشة أية آلية تهدف إلى وضع خطة زمنية لانتقال سلمي للسلطة في سوريا، وأنشأت روسيا مساراً خاصاً بها عبر مؤتمر سوتشي التأسيسي في 30/ كانون الثاني/ 2018، الذي نصّ في [بيانه الختامي](#) على "تشكيل لجنة دستورية تضم وفد حكومة الجمهورية العربية السورية إلى جانب وفد من المعارضة ممثلة على نطاق واسع لصياغة إصلاح دستوري كمساهمة في التسوية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2254".

وفي 23/ أيلول/ 2019 [أعلن](#) أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، تشكيل اللجنة الدستورية السورية بعد موافقة النظام السوري والهيئة التفاوضية المعارضة عليها، وبذلك اقتضرت اجتماعات جنيف على اجتماعات اللجنة الدستورية، التي كان عملها ينحصر في "إعداد وصياغة إصلاح دستوري يطرح للموافقة العامة، كإسهام في التسوية السياسية في سوريا وفي تطبيق لقرار مجلس الأمن 2254".

[انطلقت](#) أعمال الجولة الأولى لاجتماعات اللجنة الدستورية السورية "الهيئة الموسعة" في 30/ تشرين الأول/ 2019 المؤلفة من 150 عضواً، وتوالت اجتماعات اللجنة الدستورية دون تحقيق أي تقدم ملموس حتى الآن.

وكانت [الانتخابات التي أجراها النظام السوري منفرداً في أيار/ 2021](#)، والتي استند فيها إلى الدستور الذي وضعه منفرداً عام 2012، أكبر دليل على عدم جدية النظام السوري في تحقيق أي تقدم جدي في مسار الحل السياسي الذي نصّ عليه قرار مجلس الأمن رقم 2254، وفشل المجتمع الدولي في الضغط عليه للقبول بذلك، ويجب أن نشير إلى أنه لم تفرض أية عقوبات دولية على روسيا بسبب تدخلها العسكري في سوريا وارتكابها المئات من الانتهاكات وعرقلة المسار السياسي، لذا فإن مسؤولية بقاء الوضع على ما هو عليه تقع على عاتق الدول الغربية أيضاً.

## رابعاً: 27 قراراً من مجلس الأمن متعلقاً بالشأن السوري لم يتم تنفيذ مجمل ما وردَ فيها بما في ذلك قضية المعتقلين والأسلحة الكيميائية:

في غضون الأحد عشر عاماً الماضية أصدر مجلس الأمن الدولي 27 قراراً متعلقاً بالشأن السوري، لكنها في مجملها بقيت حبراً على ورق، وبشكل خاص القرارات الثمانية المتعلقة بالعملية السياسية ووقف العمليات العسكرية واستخدام البراميل المتفجرة، وأشار مجلس الأمن في أربعة قرارات إلى قضية المعتقلين لكنه فشل في إطلاق سراحهم أو مجرد الكشف عن مصيرهم. وأصدر ثلاثة قرارات عن الأسلحة الكيميائية، لكنه كذلك لم يتخذ أية خطوات عندما أعاد النظام السوري استخدام هذه الأسلحة بعد قرارات مجلس الأمن؛ كما أثبتت ذلك منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومما هو مثير للسخرية أن غالبية قرارات مجلس الأمن كانت عن إدخال المساعدات الإنسانية الأممية، والمعايير التي سوف تدخل منها، الأمر الذي هو أصلاً ليس بحاجة لقرار من مجلس الأمن. ولكن هذا يؤكد مدى تقزم دور مجلس الأمن في سوريا وفشله المطبق، إضافة إلى كل ذلك، فقد وقف مجلس الأمن الدولي في وجه العدالة عبر منع إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، على الرغم من الانتهاكات الفظيعة التي ارتكبت بحق الشعب السوري، والتي تُشكّل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.

## خامساً: النظام السوري ما زال يحتفظ بأسلحة دمار شامل:

في 8/ شباط/ 2022 صدر [تحقيق لمجلة الفورين بوليسي](#)، ورد فيه نقلاً عن جريغوري كويلنتز، الخبير في البرنامج السوري للأسلحة الكيميائية أنّ عرقلة سوريا للمفتشين الدوليين من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد ازدادت بشكل خاص في السنوات الأخيرة، بما في ذلك رفض منح التأشيرات وإتلاف الأدلة المتعلقة بهجمات كيميائية سابقة. وأضاف أن المخابرات الأمريكية وجدت أن النظام السوري قد استخدم الأسلحة الكيميائية مراراً وتكراراً ضد المدنيين في سوريا.

وهو ما كانت قد أكدت عليه إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح الكيميائي، خلال [جلسة لمجلس الأمن](#)، في 5/ كانون الثاني/ 2022، أعلنت فيها "إنّ إعلان سوريا التزامها باتفاقية نزع الأسلحة الكيميائية لا يزال غير دقيق بسبب الثغرات والتناقضات المستمرة". وأضافت أنه إلى الآن لم تُحل سوى أربع قضايا من بين القضايا الـ 24 التي فتحتها فريق التقييم الأممي المعني بإعلان النظام السوري تخلصه من برنامجهِ الكيميائي.

وفي [التقرير الشهري ذي الرقم EC-99/DG.5](#) الصادر في 24/ كانون الثاني/ 2022 الذي أصدره المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عبّرت المنظمة عن تواصل جهودها للتحقق من التدمير الكامل للترسانة الكيميائية للنظام السوري، وأكّدت التقرير في عدة فقرات حجم المعوقات التي تضعها الحكومة السورية والتي تحول دون استمرار عمل المنظمة بشكل سلس، والذي تسبّب بشكل مباشر في عدم ثقة المجلس التنفيذي بإعلان السلطات السورية عن تدمير ترسانتها الكيميائية.

ومن بين المعوقات التي ذكرها التقرير الرفض المتكرر من قبل النظام السوري لإصدار تأشيرة دخول لأحد أعضاء فريق تقييم الإعلان التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية DAT، إضافة إلى عدم وجود رد من السلطات السورية منذ نيسان/ 2021 على اتصالات الأمانة العامة لتحديد موعد الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات بين فريق DAT والسلطات السورية. كما ذكر التقرير في أزيد من مناسبة عدم تلقيه إجابات عن استفسارات أرسلتها الأمانة العامة إلى السلطات السورية: ما يُقيي الكثير من القضايا عالقة ويؤخر إغلاقها.

إنَّ كل ذلك يؤكد ما أشرنا إليه سابقاً في العشرات من حوادث استخدام الأسلحة الكيميائية التي تحدثنا عنها. ويذكر السوريين بفشل تعهد "الخط الأحمر" الذي وعد به الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما الشعب السوري وشعوب العالم بأن استخدام السلاح الكيميائي من النظام السوري هو خط أحمر، وما زال النظام السوري حتى الآن يمتلك أسلحة كيميائية لم يعلن عنها، بل ربما يستخدمها لاحقاً ضد الشعب السوري.

## سادساً: سوريا ليست آمنة على سكانها ولا لعودة اللاجئين:

نظراً لاستمرار ارتكاب العديد من أنماط الانتهاكات بين أطراف النزاع، وكذلك من قبل القوى المسيطرة ضد السكان في المناطق التي يسيطرون عليها، فإن سوريا تعتبر من أخطر بلدان العالم، أشار تقرير [منظمة الهجرة العالمية \(IOM\)](#) الحادي عشر، الصادر في 1/ كانون الثاني/ 2022، أن حدود سوريا مع تركيا هي ثاني أكبر بوابة للاجئين في العالم بعد الحدود الأمريكية المكسيكية، وأن سوريا هي الدولة الخامسة في الترتيب العالمي بين أول خمس دول يأتي منها طالبو اللجوء، وجاءت قبلها الصين، روسيا، المكسيك، والهند، وهي دول ذات تعداد سكاني هائل مقارنة بسوريا، حيث قدر التقرير عدد اللاجئين السوريين حول العالم بـ 6.7 مليون لاجئ حتى نهاية عام 2020 وذلك بزيادة 100 ألف لاجئ عن عام 2019.

ولهذا وعلى مدى أحد عشر عاماً نرى أن السوريين يتفقون باتجاه واحد هو الفرار من سوريا؛ خوفاً من الاضطهاد على حياتهم وحرّياتهم، والسعي نحو طلب اللجوء، مقارنة بنسبة قليلة جداً عادت من البلدان المجاورة، أو تمت إعادتهم قسرياً، ويتعرض اللاجئون العائدون إلى أنماط الانتهاكات نفسها التي يعاني منها السكان المقيمين في سوريا والسبب الأساسي هو غياب القانون وهيمنة القمع والاستبداد وتمركز السلطات، ولن يكون هناك عودة حرة وكرامة للاجئين دون تحقيق انتقال سياسي نحو نظام ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان.

### **النظام السوري بأمر من حليفه الروسي يبتز الدول الأوروبية بقضية اللاجئين من أجل المساهمة في ملف إعادة الإعمار:**

حاولت روسيا الترويج أن سوريا آمنة ومستقرة في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام السوري، وجاهزة لاستقبال اللاجئين العائدين، وتهدف روسيا من وراء ذلك إلى فكّ عزلة النظام السوري، وإبتزاز الدول الأوروبية عبر الأحزاب اليمينية المتطرفة، وإعادة اللاجئين السوريين مقابل المساهمة في ملف إعادة الإعمار، وتصوير أن المباني والمراكز الحيوية المتضررة هي السبب وراء عدم عودة اللاجئين.

تجاهل روسيا عن قصد أن القصف الروسي وقصف حليفها النظام السوري هو المتسبب الرئيس وراء التدمير وتشريد ملايين السوريين، إضافة إلى توحش الأجهزة الأمنية التي تتحكم بمفاصل حياة المواطن السوري.

وبطلب من روسيا، بدأ النظام حملته الترويجية لملف "عودة اللاجئين" بعقد ما أسماه "المؤتمر الدولي حول [عودة اللاجئين السوريين](#)" في دمشق في 11/ تشرين الثاني/ 2020، بحضور دول كان لبعضها الدور الأكبر في تهجير الشعب السوري مثل روسيا والصين وإيران، إما عن طريق دعم النظام السوري عسكرياً أو سياسياً، [وعقد عدة اجتماعات ضمن السياق ذاته في عام 2021.](#)

ورداً على المحاولات الروسية، صدرت تقارير وبيانات أكدت أن سوريا بلد غير آمن لعودة اللاجئين، مثل تقرير منظمة العفو الدولية ["أنت ذاهب إلى الموت"](#)، وتقرير هيومان رايتس ووتش ["حياة أشبه الموت"](#)، [وتقرير لجنة التحقيق الدولية الأخير](#).

وتؤكد الإحصائيات التي وثقتها الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنَّ سوريا لا تزال غير آمنة لعودة النازحين واللاجئين فقد سجلنا منذ مطلع عام 2014 حتى آذار/ 2022 ما لا يقل عن 2346 حالة اعتقال تعسفي بينها 249 طفلاً و194 سيدة (أنثى بالغة)، بحق لاجئين عادوا من دول اللجوء أو الإقامة إلى مناطق إقامتهم في سوريا، جميعهم تم اعتقالهم على يد قوات النظام السوري. أفرج النظام السوري عن 1483 حالة وبقيت 863 حالة اعتقال، تحوّل 687 منها إلى حالة اختفاء قسري. كما سجلنا اعتقال ما لا يقل عن 907 نازحين عادوا إلى مناطق يسيطر عليها النظام السوري، من بينهم 22 طفلاً و17 سيدة، أفرج النظام السوري عن 218 حالة وبقيت 689 حالة، تحوّل منهم 426 إلى مختفين قسرياً.

حصيلة حالات الاعتقال التعسفي/ الاختفاء القسري للنازحين واللاجئين العائدين إلى مناطقهم على يد قوات النظام السوري منذ مطلع عام 2014 حتى آذار/ 2022

## سوريا لا تزال غير آمنة لعودة النازحين واللاجئين

ما لا يقل عن

**2346**

بحق لاجئين عادوا من دول اللجوء أو الإقامة إلى مناطق إقامتهم في سوريا

حالة اعتقال تعسفي

249 و 194

طفلاً سيدة (أنثى بالغة)

أفرج النظام السوري عن 1483 حالة وبقيت 863 قيد الاعتقال، تحوّل 687 منهم إلى مختفين قسرياً.

ما لا يقل عن

**907**

لنازحين عادوا إلى مناطق يسيطر عليها النظام السوري

حالة اعتقال تعسفي

22 و 17

طفلاً سيدة (أنثى بالغة)

أفرج النظام السوري عن 218 حالة وبقيت 689 قيد الاعتقال، تحوّل 426 منهم إلى مختفين قسرياً.

## سابعاً: بعد ارتكاب انتهاكات فظيعة واستخدام أسلحة كيميائية: محاولات لإعادة تعويم النظام السوري:

شهدت السنتين الأخيرتين محاولات لإعادة تعويم النظام السوري سياسياً، قادت تلك المحاولات روسيا، وحليفتها الجزائر، وكان من المستغرب والمستهجئ دخول الأردن على هذا الخط المناهض لحقوق الإنسان السوري، ففي 3/ تشرين الأول/ 2021 جرى أول [اتصال مباشر](#) بين ملك الأردن، عبد الله الثاني، مع بشار الأسد، حسب ما نشر الموقع الرسمي للديوان الملكي الأردني. وتبع ذلك [تصريح لمدير المخابرات الأردنية](#) في 5/ تشرين الأول أن بلاده تتعاطى مع الملف السوري كأمر واقع وأن هناك تنسيقاً آمناً بين الأردن والنظام السوري.

في 9/ تشرين الثاني/ 2021 [أجرى](#) وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد زيارة إلى سوريا التقى خلالها رئيس النظام السوري لبحث العلاقات الثنائية بين البلدين، وتطوير التعاون الثنائي في مختلف المجالات.

في 31/ كانون الثاني/ 2022 [وصل](#) وزير خارجية سلطنة عمان إلى دمشق في زيارة رسمية، والتقى رئيس النظام السوري.

وبطلب من روسيا، بذلت الجزائر جهوداً حثيثة من أجل إعادة النظام السوري إلى الجامعة العربية، وكانت الجزائر قد وقفت دائماً إلى جانب النظام السوري وصوّتت ضدّ حقوق الشعب السوري 11 مرة في مجلس حقوق الإنسان.

لم تقتصر هذه المحاولات على الدول بل تعدتها إلى منظمات دولية، من أبرزها [مؤخراً](#): انتخاب النظام السوري عضواً في المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية في أيار/ 2021 رغم أنه متهم بمئات حوادث الاعتداء على المنشآت الطبية وبقتل وإخفاء وتشريد المئات من الكوادر الطبية، وهذا ما اعتبرناه أكبر إهانة للمنظمة وجميع موظفيها وأعضائها وقد [أصدرنا تقريراً](#) في هذا الخصوص.

في 15/ تشرين الأول/ 2021 نشر [موقع](#) الشرطة الجنائية الدولية "الإنتربول"، بياناً أعلنت فيه أنها رفعت في تشرين الأول الإجراءات التصحيحية عن المكتب المركزي الوطني بدمشق فيما يتعلق باستخدام النظام السوري نظام معلومات الإنتربول تطبيقاً للقرار الذي اتخذته اللجنة التنفيذية في حزيران الفائت 2021، وذلك بعد تدريب إضافي لموظفي البنك الأهلي التجاري بدمشق.

## ثامناً: الاستنتاجات والتوصيات:

- لقد وافقت الدول بالإجماع في مؤتمر القمة العالمي في عام 2005<sup>6</sup> على مسؤولية كل دولة عن حماية سكانها من الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، إنَّ هذه المسؤولية تستلزم منع هذه الجرائم، ومنع التحريض على ارتكابها بكافة الوسائل الممكنة، وعندما تخفق الدولة بشكل واضح في حماية سكانها من الجرائم الفظيعة، أو تقوم هي بارتكاب هذه الجرائم كما في حالة النظام السوري، فإن من مسؤولية المجتمع الدولي التدخل باتخاذ إجراءات حماية بطريقة جماعية وحاسمة وفي الوقت المناسب<sup>7</sup>.
- انتهكت كافة أطراف النزاع في سوريا كلاً من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والنظام السوري وحلفاؤه هم المرتكب للكمّ الأكبر من الانتهاكات.
- لقد ارتكبت قوات النظام السوري انتهاكات متعددة من القتل خارج نطاق القانون، والتعذيب، والتشريد القسري، وغير ذلك من الجرائم التي ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية؛ بسبب منهجيتها وبسعة نطاقها معاً. كما ارتكبت جرائم حرب عبر القصف العشوائي، وتدمير المنشآت والأبنية، ولم تكتفِ الحكومة السورية بخرق القانون الدولي الإنساني والقانون العرفي، بل طال الخرق قرارات مجلس الأمن، وبشكل خاص القرار رقم 2042 المتعلق بالإفراج عن المعتقلين، والقرار 2139 الخاص بوقف الهجمات العشوائية والاختفاء القسري، وكل ذلك دون أية محاسبة، بل يحظى ذلك بالشرعية عبر الغطاء الروسي الصيني والصمت الغربي.
- خرقت القوات الروسية قرار مجلس الأمن رقم 2139 وأيضاً القرار رقم 2254 عبر عمليات القصف العشوائي، إضافة إلى انتهاك العديد من بنود القانون الدولي لمرتبة عشرات الانتهاكات التي ترقى إلى جرائم حرب عبر عمليات القصف العشوائي عديم التمييز وغير المتناسب في حجم القوة المفرطة، وأيضاً انتهكت عبر جريمة القتل العمد المادة الثامنة من قانون روما الأساسي، ما يُشكّل جرائم حرب.
- لم تقم السلطات الروسية أو السورية وبقية أطراف النزاع بأية تحقيقات جدية عن هجماتها طيلة هذه السنوات، كما أنهم لم يمنعوا الهجمات، ولم يعاقبوا المسؤولين عنها.
- فشلت قوات التحالف الدولي خلال جميع السنوات وبشكل خاص عقب دحر تنظيم داعش الإرهابي في تحقيق استقرار سياسي في شمال شرق سوريا عبر انتخابات محلية ديمقراطية يتم من خلالها تسليم الحكم لأشخاص منتخبين بشكل ديمقراطي وغير محسوبين على جهة واحدة عرقية أو مذهبية.
- تداعيات الانتهاكات الكارثية المتراكمة والمستمرة على مدى إحدى عشر عاماً تسببت في انهيار الدولة السورية لأن النظام السوري متغلغل فيها كجسم سرطاني ولن يقبل بأي انتقال سياسي ولو تحولت سوريا إلى أكثر دولة فاشلة في العالم، وتفتت المجتمع السوري وتشرد الملايين.
- النظام السوري لا يكثرث بعملية الانتقال السياسي لأنها سوف تؤدي إلى الانتقال من الديكتاتورية إلى الديمقراطية.

<sup>6</sup> الأمم المتحدة، الجمعية العامة، نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، الفقرة 138.

<https://undocs.org/ar/A/RES/60/1>

<sup>7</sup> الأمم المتحدة، الجمعية العامة، نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، الفقرة 139.

<https://undocs.org/ar/A/RES/60/1>

## التوصيات:

### مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة:

- يجب على أعضاء في مجلس الأمن التوقف عن استخدام حق النقض لحماية النظام السوري، الذي ارتكب على مدى أحد عشر عاماً مئات آلاف الانتهاكات، التي تُشكل في كثير منها جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.
- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2254، الذي نصّ بشكل واضح على "توقف فوراً أي هجمات موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية في حد ذاتها، بما في ذلك الهجمات ضد المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي، وأي استخدام عشوائي للأسلحة، بما في ذلك من خلال القصف المدفعي والقصف الجوي".
- إيجاد طرق وآليات لتطبيق قرارات مجلس الأمن رقم 2041 و2042 و2139 والبند 12 في القرار رقم 2254، الخاصة بالمعتقلين والمختفين قسرياً في سوريا.
- اللجوء إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لحماية المعتقلين من الموت داخل مراكز الاحتجاز، ولوضع حدّ لوباء الاختفاء القسري المنتشر في سوريا، كونه يُهدد أمن واستقرار المجتمع، وإيقاف عمليات التعذيب والموت بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري، وإنقاذ من تبقى من المعتقلين في أسرع وقت.
- الكشف عن مصير قرابة 102 ألف مختفٍ قسرياً في سوريا، 85 % منهم لدى النظام السوري.
- إنز عدم التزام الأطراف وبشكل خاص النظام السوري بأي من قرارات مجلس الأمن الدولي سواء المتعلقة بالأسلحة الكيميائية أو البراميل المتفجرة أو الاختفاء القسري، لا يبقى أمام مجلس الأمن الدولي بعد أحد عشر عاماً سوى التدخل عسكرياً؛ بهدف حماية المدنيين السوريين.
- نقل المسألة السورية من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وتطبيق مبدأ اتحاد من أجل السلام، وذلك بعد فشل مجلس الأمن أزيد من عشر سنوات في حماية المدنيين وفي إنهاء النزاع السوري.
- إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
- العمل بشكل جدي على تحقيق الانتقال السياسي وفقاً لبيان جنيف واحد وقرار مجلس الأمن رقم 2254، سعياً نحو تحقيق الاستقرار ووحدة الأراضي السورية وعودة اللاجئين والنازحين الكريمة والأمنة.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.
- ضمان أمن وسلامة ملايين اللاجئين السوريين وخاصة النساء والأطفال، الذين تشردوا في دول العالم، وكفالة سلامتهم من الاعتقال أو التعذيب أو الإخفاء القسري في حال رغبتهم في العودة إلى المناطق التي سيطر عليها النظام السوري.
- مطالبة كافة وكالات الأمم المتحدة المختصة ببذل مزيد من الجهود على صعيد المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية في المناطق التي توقفت فيها المعارك، وفي مخيمات المشردين داخلياً ومتابعة الدول التي تعهدت بالتبرعات اللازمة.

### المجتمع الدولي:

- في ظلّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشعب السوري. وزيادة جرعات الدعم المقدّمة على الصّعيد الإغاثي. والسّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.

- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICR2P) إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمّ استنفاد الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية، واتفاقات أستانا، وبالتالي لا بُدَّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.
- إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محكمة مخصصة لمحاكمة الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب على وجه السرعة لإيقاف مسلسل الإفلات من العقاب الذي امتد على مدى قرابة عقد من الزمن في سوريا.
- توسيع العقوبات السياسية والاقتصادية ضد النظام الروسي بسبب ارتكابه جرائم حرب في سوريا، وبسبب استمراره في خرق العقوبات المفروضة على النظام السوري، ومساعدته في خرق قرارات مجلس الأمن بما فيها المتعلقة بعدم تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية والبراميل المتفجرة.
- تشكيل ضغط حقيقي على روسيا وإيران واعتبارهما شريكين رئيسيين في الانتهاكات التي ترتكب في سوريا؛ نظراً لاستمرارهما في تزويد النظام السوري بالسلاح، ولاشتراكهما المباشر في آلاف الانتهاكات بحق المواطن السوري.
- تأمين حماية ومساعدة النساء والأطفال المشردون قسرياً من نازحين ولاجئين، ومراعاة احتياجاتهن الخاصة في مجال الحماية تحديداً.
- الوفاء بالالتزام بالتبرعات المالية التي تمّ التّعهد بها:
  - o مساعدة دول الطوق وتقديم كل دعم ممكن لرفع سوّية التعليم والصحة في هذه الدول التي تحتضن العدد الأعظم من اللاجئين النساء والأطفال.
  - o إيجاد آليات لوقف قصف المدارس ورياض الأطفال وحمايتهم، والعمل على خلق بيئة تعليمية آمنة، وهذا أقل مستويات حماية المدنيين.
- يجب في الحد الأدنى الضغط على النظام السوري للسماح بزيارة مراقبين دوليين بمن فيهم لجنة التحقيق الدولية المستقلة لمراكز احتجاز النساء، دون قيد أو شرط.
- دعم عملية الانتقال السياسي والضغط لإلزام الأطراف بتطبيق الانتقال السياسي ضمن مدة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر كي تتوقف غالبية الانتهاكات ويتمكن ملايين المشردين من العودة الآمنة والمستقرة إلى منازلهم.
- إيقاف أية عملية إعادة قسرية للاجئين السوريين، لأن الأوضاع في سوريا ما تزال غير آمنة، والضغط في سبيل تحقيق انتقال سياسي يضمن عودة تلقائية لملايين اللاجئين.

### كافة أطراف النزاع:

- الالتزام بقواعد القانون العرفي الإنساني، وقرارات مجلس الأمن، وتحييد المدنيين، وإطلاق سراح المحتجزين والرهائن، وإيقاف التعذيب والكشف عن مصير المختفين والمفقودين.
- احترام مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان في المناطق التي يسيطرون عليها.

### الحكومة الروسية:

- التوقف عن دعم النظام السوري الحالي والاعتذار للشعب السوري عن كافة الانتهاكات التي مارستها القوات الروسية.
- دعم عملية انتقال سياسي حقيقي بعيداً عن العائلة الحاكمة وأجهزة الأمن المتوحشة هو السبيل الوحيد للوصول إلى الأمن والاستقرار وإعادة البناء.
- فتح تحقيقات في الحوادث الواردة في التقرير، وإطلاع المجتمع السوري على نتائجها، ومحاسبة المتورطين.
- إعادة إعمار وترميم المباني السكنية والمحلات التي قامت القوات العسكرية الروسية بتدميرها، وتعويض الضحايا طوال الفترة التي تشردوا فيها.
- التوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنية واحترام القانون العرفي الإنساني.

### قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية:

- دعم مسار ترسيخ إدارة محلية حقيقية في مناطق شمال شرق سوريا يشارك فيها جميع سكان المنطقة دون تمييز على أساس العرق والقومية ودون تدخل سلطات الأمر الواقع: للوصول إلى الاستقرار والعدالة.

### إلى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين:

- خلق بيئة مستقرة وآمنة للأطفال السوريين اللاجئين وتكثيف العمل لإعادة اندماجهم في المجتمع عبر معالجات نفسية طويلة الأمد.
- تعزيز الاستثمار في التعليم والصحة.

### إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (أوتشا) والمنظمات الإنسانية والإغاثية المحلية والدولية:

- تنسيق عمليات المساعدة الإنسانية بحسب المناطق الأكثر تضرراً، وتجنّب ضغوط وابتزاز النظام السوري بهدف تسخير المساعدات لصالحه.
- تخصيص موارد كافية لإعادة تأهيل الأطفال والناجيات وبشكل خاص الذين تأثروا بالانتهاكات بشكل مباشر، أو تعرضوا للعنف والاستغلال الجنسي، والتزويج القسري، وبحسب المناطق الأكثر تضرراً.

### إلى المبعوث الأممي إلى سوريا:

- إدانة مرتكبي الجرائم والمجازر والمتسببين الأساسيين في تدمير اتفاقات خفض التّصعيد.
- الدعوة إلى الإسراع في تطبيق تغيير سياسي ديمقراطي يعيد حقوق الضحايا ويجسد مبادئ العدالة الانتقالية.
- تحميل الطرف المسؤول عن موت العملية السياسية المسؤولية بشكل واضح، ومصارحة الشعب السوري بتوقيات انتهاء عملية الانتقال السياسي.

### إلى الدول الداعمة والاتحاد الأوروبي:

- دعم عمليات توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا التي تكشف ممارسات النظام السوري الفظيعة وتفصح استمراريتها، وانتهاكها لمبادئ القانون الدولي.
- اتخاذ مزيد من الخطوات نحو تسريع إنجاز الانتقال السياسي نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- ما زالت الأوضاع في سوريا في حالة حرجة على صعيد احترام الحقوق الأساسية وقد يتعرض أي مواطن للاعتقال وفقاً لهذه القوانين المبهمة والفضفاضة ولذا نوصي بعدم إعادة اللاجئين إلى أن يتم تحقيق الانتقال السياسي، فلن يكون هناك أي استقرار وأمان في ظلّ بقاء النظام السوري الحالي ومحكمة قضايا الإرهاب.
- لا بُدّ من رفع وتيرة العقوبات الاقتصادية على داعمي النظام السوري الرئيسيين، إيران وروسيا، وهذا أمر بإمكان الاتحاد الأوروبي تطبيقه بفاعلية كبيرة، وتبقى مطالب حماية المدنيين والمناطق الآمنة أمراً أساسياً، لكنّ العقوبات الاقتصادية أمر فعال.
- تقديم كل مساعدة ممكنة لمنظمات المجتمع المدني الفاعلة في إعادة تأهيل الضحايا، ودمجهم في المجتمع مرة أخرى، ودعم عمليات دعم وإعادة تأهيل الناجيات في مناطق النزوح واللجوء.

### إلى دول الجوار:

- ضمان قدرة اللاجئين القادمين من سوريا على طلب اللجوء، واحترام حقوقهم، ومن ضمنها حظر الإعادة القسرية، والاسراع في لم الشمل، ويجب على دول الاتحاد الأوروبي وغيرها أن تُخفف الوطأة عن دول الجوار، وأن تستقبل مزيداً من اللاجئين السوريين، وعلى الدول المانحة زيادة مساعداتها للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وللمنظمات المجتمعات المحلية في دول اللجوء.

### إلى جامعة الدول العربية:

- الرفض المطلق لعودة النظام السوري إلى الجامعة العربية في ظل تورطه المستمر حتى اللحظة في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.
- إلى المنظمات الإنسانية:
- وضع خطط تنفيذية عاجلة بهدف تأمين مراكز إيواء كريمة للمشردين داخلياً وبشكل خاص الأرامل والأيتام.

## شكر وتقدير

كل الشُّكر والتَّقدير لأهالي الضحايا وأقربائهم ولجميع النشطاء المحليين من المجالات كافة، الذين لولا مساهماتهم وتعاونهم معنا لما تمكَّنّا من إنجاز هذا التقرير على هذا المستوى، وخالص العزاء لأسر الضحايا.



[www.snhr.org](http://www.snhr.org) - [info@snhr.org](mailto:info@snhr.org)